

كتاب الأيمان والنذور

obeikandi.com

حقيقة الأيمان والنذور

الأيمان والنذور عقود يعقدها العبد على نفسه يؤكد بها ما ألزم به نفسه من الأمور بالله ولله ، فهي تعظيم للخالق ولأسمائه ولحقه ، وأن تكون العقود به وله وهذا غاية التعظيم فلا يعقد بغير اسمه ، ولا لغير القرب إليه ، بل إن حلف فباسمه تعظيما وتبجيلا وتوحيدا وإجلالا ، وإن نذر فله توحيدا وطاعة ومحبة وعبودية ، فيكون هو المعبود وحده والمستعان به وحده (١) .

لفظ الأيمان والحلف ، أخرجت طائفة منه الأيمان الالتزامية التي يلتزم صاحبها بها إيجاب شيء أو تحريمه ، وأدخلت طائفة فيها التعليق المحض الذي لا يقتضى حضا ولا منعا ، الأول : نقص من المعانى ، والثانى : تحميل له فوق معناه (٢) .

فصل

فى متى يحكم بحنث الحالف ؟

إذا سئل (٣) عن رجل حلف لا يفعل كذا وكذا ، ففعله ، لم يجز له أن يفتى بحنثه حتى يستفصله . هل كان ثابت العقل وقت فعله أم لا ؟ وإذا كان ثابت العقل فهل كان مختارا فى يمينه أم لا ؟ وإذا كان مختارا فهل استثنى عقيب يمينه أم لا ؟ وإذا لم يستثن فهل فعل المحلوف عليه عالما ذاكرة مختارا ، أم كان ناسيا أو جاهلا أو مكرها ؟ وإذا كان عالما مختارا ، فهل كان المحلوف عليه داخلا فى قصده ونيته أو قصد عدم دخوله فخصصه بنيته أو لم يقصد دخوله ولا نوى تخصيصه ؟ فإن الحنث يختلف باختلاف ذلك كله .

ورأينا من مفتى العصر من بادر إلى التحنيث ، فاستفصلناه ، فوجده غير حاث فى مذهب من أفتاه ، وقع ذلك مرارا ؛ فخطر المفتى عظيم ، فإنه موقع عن الله ورسوله ، زاعم أن الله أمر بكذا وحرم كذا أو أوجب كذا (٤) .

(٢) إعلام الموقعين (١ / ٢٤٣) .

(١) مفتاح دار السعادة (٢ / ٥) .

(٤) إعلام الموقعين (٤ / ٢٤١) .

(٣) أى : المفتى .

مسألة في رجل حلف بصدقة ما يملك

وسئل ^(١) عن رجل حلف بصدقة ما يملك ، فقال : هذه يمين ، ف قيل له : ثلاثين حجة ، قال : لا أفتى فيه بشيء ^(٢) .

فصل

في حيلة اليهود في الشحوم وإبطالها

ومن الحيل الباطلة المحرمة المضاهية للحيلة اليهودية : ما لو حلف أنه لا يأكل هذا الشحم ، فالحيلة أن يذيه ثم يأكل .

وهذا كله تصديق لقول رسول الله ﷺ : « لتبتعن سنن من كان قبلكم حذو القذّة بالقذّة » ، قالوا : اليهود والنصارى ؟ قال : « فمن ؟ » ^(٣) وتصديق قوله : « لتأخذن أمتي ما أخذ الأمم قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع ، حتى لو كان منهم من أتى أمه علانية لكان فيهم من يفعله » ^(٤) .

وهذه الحيلة في الشحوم هي حيلة اليهود بعينها ، بل أبلغ منها ، فإن أولئك لم يأكلوا الشحم بعد إذابته وإنما أكلوا ثمنه ^(٥) .

فصل

في تحيلهم لإبرار من حلف لا يأكل شيئا ثم غيره عن حاله

ومن الحيل الباطلة : أنه إذا حلف لا يأكل من هذا القمح ، فالحيلة أن يطحنه ويعجنه ويأكله خبزا ، وطرده هذه الحيلة الباردة أنه إذا حلف لا يأكل هذه الشاة فليذبها وليطبخها ثم يأكلها ، وإذا حلف أنه لا يأكل من هذه النخلة فليجد ثمرها ثم يأكلها ، فإن طردوا ذلك فمن الفضائح الشنيعة ، وإن فرقوا تناقضوا ، فإن قالوا : الحنطة يمكن أكلها صحاحا بخلاف الشاة والنخلة ، فإنه لا يمكن فيها ذلك ، قيل : والعادة أن الحنطة لا يأكلها صحاحا

(١) أي الإمام أحمد رحمه الله تعالى . (٢) بدائع الفوائد (٤ / ٨٣) .

(٣) البخاري (٧٣٢٠) في الاعتصام ، باب : قول النبي ﷺ : « لتبتعن سنن من كان قبلكم » ، ومسلم (٢٦٦٩) في العلم ، باب : اتباع سنن اليهود والنصارى ، وأحمد (٣ / ٨٤) .

(٤) تاريخ أصبهان لأبي نعيم (١ / ١١) . (٥) إعلام الموقعين (٣ / ٣٧٨) .

إلا الدواب والطيور ، وإنما تؤكل خبزا ، فكلاهما سواء عند الحالف وكل عاقل (١) .

فصل

فى تحيلهم لإبرار من حلف ألا يفعل شيئا

ومن الحيل الباطلة : ما لو حلف ألا يفعل شيئا ، ومثله لا يفعله بنفسه أصلا ، كما لو حلف السلطان ألا يبيع كذا ، ولا يحرق هذه الأرض ولا يزرعها ، ولا يخرج هذا من بلده ، ونحو ذلك ، فالخيلة أن يأمر غيره أن يفعل ذلك ، ويبر فى يمينه ، إذا لم يفعله بنفسه ، وهذا من أبرد الحيل وأسمجها وأقبحها ، وفعل ذلك هو الحنث الذى حلف عليه بعينه ، ولا يشك فى أنه حانث ، ولا أحد من العقلاء ، وقد علم الله ورسوله والحفظة - بل والحالف نفسه - أنه إنما حلف على نفى الأمر والتمكين من ذلك ، لا على مباشرة ، والحيل إذا أفضت إلى مثل هذا سمجت غاية السماجة ، ويلزم أرباب الحيل والظاهر أنهم يقولون : إنه إذا حلف ألا يكتب لفلان توقيعاً ولا عهداً ثم أمر كتابه أن يكتبه له ، فإنه لا يحنث ، سواء كان أمياً أو كاتباً ، وكذلك إذا حلف أن لا يحفر هذا البئر ، ولا يكرى هذا النهر ، فأمر غيره بحفره ، وإكراهه أنه لا يحنث .

فصل

فى تحيلهم لمن حلف ألا يفعل شيئا ففعل بعضه

ومن الحيل الباطلة : لو حلف لا يأكل هذا الرغيف ، أو لا يسكن فى الدار هذه السنة ، أولا يأكل هذا الطعام ، قالوا : يأكل الرغيف ويدع منه لقمة واحدة ، ويسكن السنة كلها إلا يوماً واحداً ، ويأكل الطعام كله إلا القدر اليسير منه ولو أنه لقمة .

وهذه حيلة باطلة باردة ، ومتى فعل ذلك فقد أتى بحقيقة الحنث ، وفعل نفس ما حلف عليه ، وهذه الخيلة لا تتأتى على قول من يقول : يحنث بفعل بعض المحلوف عليه ولا على قول من يقول لا يحنث ؛ لأنه لم يرد مثل هذه الصورة قطعاً ، وإنما أراد به إذا أكل لقمة مثلاً من الطعام الذى حلف أنه لا يأكله ، أو حبة من القطف الذى حلف على تركه ، ولم يرد أنه يأكل القطف إلا حبة واحدة منه ، وعالم لا يقول هذا .

ثم يلزم هذا المتحيل أن يجوز للمكلف فعل كل ما نهى الشارع عن جملة فيفعله إلا القدر اليسير منه ؛ فإن البر والحنث فى الأيمان نظير الطاعة والمعصية فى الأمر والنهى ، ولذلك لا يبر إلا بفعل المحلوف عليه جميعه ، لا بفعل بعضه ، كما لا يكون مطيعا إلا بفعله جميعه ، ويحنت بفعل بعضه كما يعصى بفعل بعضه ، فيلزم هذا القائل أن يجوز للمحرم فى الإحرام حلق تسعة أعشار رأسه ، بل وتسعة أعشار العشر الباقي ؛ لأن الله تعالى إنما نهاه عن حلق رأسه كله ، لا عن بعضه ، كما يفتى لمن حلف لا يحلق رأسه أن يحلقه إلا القدر اليسير منه .

وتأمل لو فعل المريض هذا فيما نهاه الطبيب عن تناوله ، هل يعد قابلا منه ؟ أو لو فعل مملوك الرجل أو زوجته أو ولده ذلك فيما نهاهم عنه ، هل يكونون مطيعين له أم مخالفين ؟ وإذا تحيل أحدهم على نقض غرض الأمر وإبطاله بأدنى الحيل ، هل كان يقبل ذلك منه ويحمده عليه أو يعذره ؟ وهل يعذر أحدا من الناس يعامله بهذه الحيل ؟ فكيف يعامل هو بهذا من لا تخفى عليه خافية ؟ (١) .

فصل

فى تغير الفتوى بتغير العرف وما يتعلق من ذلك بالأيمان والإقرار

مما يتغير به الفتوى لتغير العرف والعادة موجبات الأيمان والإقرار والنذور وغيرها . فمن ذلك : أن الحالف إذا حلف : لا ركبت دابة ، وكان فى بلد عرفهم فى لفظ الدابة : الحمار خاصة ، اختصت يمينه به ، ولا يحنت بركوب الفرس ، ولا الجمل . وإن كان عرفهم فى لفظ الدابة الفرس ، خاصة حملت يمينه عليها دون الحمار ، وكذلك إن كان الحالف ممن عادته ركوب نوع خاص من الدواب كالأمراء ومن جرى مجراهم حملت يمينه على ما اعتاده من ركوب الدواب ، فيفتى فى كل بلد بحسب عرف أهله ، ويفتى كل أحد بحسب عادته ، وكذلك إذا حلف : لا أكلت رأسا فى بلد عادتهم أكل رءوس الضأن خاصة ، لم يحنت بأكل رءوس الطير والسمك ونحوها ، وإن كان عادتهم أكل رءوس السمك حنت بأكل رءوسها ، وكذلك إذا حلف لا اشتريت كذا ، ولا بعته ، ولا حرثت هذه الأرض ، ولا زرعته ، ونحو ذلك ، وعادته ألا يباشر ذلك بنفسه كالمملوك

حُثَّ قطعاً بالإذن والتوكيل فيه ، فإنه نفس ما حلف عليه ، وإن كان عادته مباشرة ذلك بنفسه كآحاد الناس ، فإن قصد منع نفسه من المباشرة ، لم يحث بالتوكيل . وإن قصد عدم الفعل والمنع منه جملة حث بالتوكيل ، وإن أطلق اعتبر سبب اليمين وبساطها وما هيجهما ، وعلى هذا إذا أقر الملك ، أو أغنى أهل البلد لرجل بمال كثير لم يقبل تفسيره بالدرهم والريغيف ونحوه مما يتمول به ، فإن أقر به فقير يعد عنده الدرهم والريغيف كثيراً قبل منه . وعلى هذا إذا قيل له : جاريتك أو عبدك يرتكبان الفاحشة ، فقال : ليس كذلك ، بل هما حران ، لا أعلم عليهما فاحشة ، فالحق المقطوع به أنهما لا يعتقان بذلك ، لا فى الحكم ، ولا فيما بينه وبين الله تعالى ، فإنه لم يرد ذلك قطعاً ، واللفظ مع القرائن المذكورة ليس صريحاً فى العتق ، ولا ظاهراً فيه ، بل ولا محتملاً له ، فأخرج عبده أو أمته عن ملكه بذلك غير جائز ، ومن ذلك ما أخبرنى به بعض أصحابنا أنه قال لامرأته : إن أذنت لك فى الخروج إلى الحمام ، فأنت طالق ، فتهيأت للخروج إلى الحمام ، فقال لها : اخرجى وأبصرى ، فاستفتى بعض الناس ، فأفتوه بأنها قد طلقت منه ، فقال للمفتى : بأى شىء أوقعت على الطلاق ؟ قال : بقولك لها : اخرجى ، فقال إنى لم أقل لها ذلك إذنا ، وإنما قلته تهديداً . أى : إنك لا يمكنك الخروج ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٤) [فصلت] .

فهل هذا إذن لهم أن يعملوا ما شاءوا ، فقال : لا أدرى ، أنت لفظت بالإذن فقال له : ما أردت الإذن ، فلم يفقه المفتى هذا ، وغلط حجابته عن إدراكه ، وفرق بينه وبين امرأته بما لم يأذن به الله ورسوله ، ولا أحد من أئمة الإسلام ، وليت شعرى ، هل يقول هذا المفتى : إن قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾ [الكهف : ٢٩] ، إذن له فى الكفر ، وهؤلاء أبعد الناس عن الفهم عن الله ورسوله ، وعن المطلقين مقاصدهم . ومن هذا : إذا قال العبد لسيده - وقد استعمله فى عمل يشق عليه : أعتقنى من هذا العمل ، فقال : أعتقتك ، ولم ينو إزالة ملكه عنه ، لم يعتق بذلك . وكذلك إذا قال عن امرأته : هذه أختى ، ونوى أختى فى الدين لم تحرم بذلك ، ولم يكن مظاهراً . والصريح لم يكن موجبا لحكمه لذاته ، وإنما أوجبه ؛ لأننا نستدل على قصد المتكلم به لمعناه لجريان اللفظ على لسانه اختياراً ، فإذا ظهر قصده بخلاف معناه ، لم يجوز أن يلزم بما لم يرده ، ولا التزمه ، ولا خطر بباله ، بل إلزامه بذلك جنائية على الشرع ، وعلى المكلف والله - سبحانه وتعالى - رفع المؤاخذه عن المتكلم بكلمة الكفر مكرها لما لم يقصد معناها ، ولا نواها ، فكذلك المتكلم بالطلاق والعتاق والوقف واليمين والنذر مكرها ، لا يلزمه شىء

من ذلك لعدم نيته وقصده ، وقد أتى باللفظ الصريح ، فعلم أن اللفظ إنما يوجب معناه لقصد المتكلم به ، والله تعالى رفع المؤاخذة عمن حدث نفسه بأمر بغير تلفظ أو عمل ، كما رفعها عمن تلفظ باللفظ من غير قصد لمعناه ولا إرادة ؛ ولهذا لا يكفر من جرى على لسانه لفظ الكفر سبقا من غير قصد لفرح أو دهش ، أو غير ذلك كما فى حديث الفرّح الإلهى بتوبة العبد ، وضرب مثل ذلك بمن فقد راحلته عليها طعامه وشرابه فى الأرض المهلكة ، فأيس منها ثم وجدها ، فقال : اللهم أنت عبدى ، وأنا ربك ، أخطأ من شدة الفرّح (١) ، ولم يؤاخذ بذلك .

وكذلك إذا أخطأ من شدة الغضب لم يؤاخذ بذلك ، ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْجَلَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ ﴾ [يونس : ١١] ، قال السلف : هو دعاء الإنسان على نفسه وولده وأهله فى حال الغضب، ولو استجاب الله تعالى لأهلكه، وأهلك من يدعوه عليه ، ولكنه لا يستجيبه لعلمه بأن الداعى لم يقصده (٢) .

فصل

فى طرف من فتاويه ﷺ فى الأيمان والنذور

سأله سعد بن أبى وقاص فقال : يا رسول الله ، إنى حلفت باللات والعزى وإن العهد كان قريبا ، فقال : « قل : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ثلاثا ، ثم انفث عن يسارك ثلاثا ، ثم تعوذ ، ولا تعد » . ذكره أحمد (٣) .

ولما قال ﷺ : « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار » ، سأله ﷺ : وإن كان شيئا يسيرا ؟ قال : « وإن كان قضيبا من أراك » . ذكره مسلم (٤) .

وأعتم رجل عند النبى ﷺ ، ثم رجع إلى أهله فوجد الصبية قد ناموا ، فأتاه أهله بطعام ، فحلف : لا يأكل ، من أجل الصبية ، ثم بدا له فأكل فأتى رسول الله ﷺ ،

(١) مسلم (٢٧٤٧) فى التوبة ، باب : فى الحض على التوبة والفرّح بها .

(٢) إعلام الموقعين (٣ / ٦٥ - ٦٧) .

(٣) أحمد (١ / ١٨٣) ، ورواه النسائى (٣٧٧٧) فى الأيمان والنذور ، باب : الحلف باللات والعزى ، وابن

ماجه (٢٠٩٧) فى الكفارات ، باب : النهى أن يحلف بغير الله ، وضعفه الألبانى .

(٤) مسلم (١٣٧) فى الإيمان ، باب : وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار .

فذكر ذلك له ، فقال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، فليأتها ، وليكفر عن يمينه » . ذكره مسلم (١) .

وسأله عليه السلام مالك بن نضلة فقال : يا رسول الله ، أرأيت ابن عم لى آتبه أسأله ، فلا يعطينى ولا يصلنى ، ثم يحتاج إلىّ فيأتينى فيسألنى ، وقد حلفت ألا أعطيه ولا أصله ؟ قال : فأمرنى أن آتى الذى هو خير ، وأكفر عن يمينى (٢) .

وخرج سويد بن حنظلة ووائل بن حجر يريدان رسول الله عليه السلام مع قومهما ، فأخذ وائلا عدو له ، فتخرج القوم أن يحلفوا أنه أخوهم ، وحلف سويد أنه أخوه ، فخلوا سبيله ، فسأل رسول الله عليه السلام عن ذلك ، فقال : « أنت أبرهم وأصدقهم ، المسلم أخو المسلم » . ذكره أحمد (٣) .

وسئل عليه السلام عن رجل نذر أن يقوم فى الشمس ولا يقعد ، ويصوم ولا يفطر بنهاره ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ، فقال : « مروه ، فليستظل وليتكلم وليقعد وليتم صومه » . ذكره البخارى (٤) .

وفيه دليل على تفريق الصفقة فى النذر ، وأن من نذر قربة صح النذر فى القربة وبطل فى غير القربة ، وهكذا الحكم فى الوقف سواء .

وسأله عليه السلام عمر بن الخطاب ، فقال : إني نذرت فى الجاهلية أن اعتكف ليلة فى المسجد الحرام ، فقال : « أوف بنذرك » متفق عليه (٥) .

وقد احتج به من يرى جواز الاعتكاف من غير صوم ، ولا حجة فيه ؛ لأن فى بعض ألفاظ الحديث أن « اعتكف يوما أو ليلة » ولم يأمره بالصوم إذ الاعتكاف المشروع إنما هو اعتكاف الصائم ، فيحمل اللفظ المطلق على المشروع .

وسئل عليه السلام عن امرأة نذرت أن تمشى إلى بيت الله الحرام حافية غير مختمرة ، فأمرها

(١) مسلم (١٦٥٠) فى الإيمان ، باب : النهى عن الحلف بغير الله تعالى .

(٢) النسائى (٣٧٨٨) فى الإيمان والنذور ، باب : الكفارة بعد الحنث ، وابن ماجه (٢١٠٩) فى الكفارات ، باب : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، وأحمد (٤ / ١٣٦ ، ١٣٧) فى المطبوعة : « مالك بن فضالة » خطأ والتصويب من مصادر التخريج والإصابة (٣ / ٣٥٦) .

(٣) أحمد (٤ / ٧٩) ، ورواه أبو داود (٣٢٥٦) فى الإيمان والنذور ، باب : المعارض فى اليمين ، وابن ماجه (٢١١٩) فى الكفارات ، باب : من ورى فى يمينه .

(٤) البخارى (٦٧٠٤) فى الإيمان والنذور ، باب : النذر فيما لا يملك وفى معصيته .

(٥) البخارى (٢٠٣٢) فى الاعتكاف ، باب : الاعتكاف ليلا ، ومسلم (١٦٥٦) فى الإيمان ، باب : نذر الكافر ، وما يفعل فيه إذا أسلم ، وأحمد (٢٠ / ٢) .

أن تركب وتختمر وتصوم ثلاثة أيام . ذكره أحمد (١) .

وفى الصحيحين عن عقبة بن عامر قال : نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله الحرام حافية ، فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله ﷺ ، فاستفتيته ، فقال : « لتمشي ولتركب » (٢) .

وعند الإمام أحمد أن أخت عقبة نذرت أن تحج ماشية ، وأنها لا تطيق ذلك ، فقال النبي ﷺ : « إن الله لغني عن مشي أختك ، فلتركب ولتهد بدنة » (٣) .

ونظر وهو يخطب إلى أعرابي قائم في الشمس ، فقال : « ما شأنك ؟ » قال : نذرت ألا أزال في الشمس حتى يفرغ رسول الله ﷺ من الخطبة ، فقال رسول الله ﷺ : « ليس هذا نذرا ، إنما النذر فيما ابتغى به وجه الله » . ذكره أحمد (٤) .

ورأى رسول الله ﷺ شيخاً يهادى بين ابنيه ، فقال : « ما بال هذا ؟ » فقالوا : نذر أن يمشي ، فقال : « إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه ، وأمره أن يركب » . متفق عليه (٥) .

ونظر إلى رجلين مقترنين يمشيان إلى البيت ، فقال : « ما بال القران ؟ » ، قالوا : يا رسول الله ، نذرنا أن نمشي إلى البيت مقترنين ، فقال : « ليس هذا نذراً ، إنما النذر فيما ابتغى به وجه الله » . ذكره أحمد (٦) .

وسأله ﷺ امرأة ، فقالت : إن أمي توفيت وعليها نذر صيام فتوفيت قبل أن تقضيه ، فقال : « ليصم عنها الولي » . ذكره ابن ماجه (٧) .

وصح عنه ﷺ أنه قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » (٨) .

(١) أحمد (٤ / ١٤٥) ، ورواه أبو داود (٣٢٩٣) في الأيمان والنذور ، باب : ما جاء في النذر في المعصية ، وضعفه الألباني .

(٢) البخاري (١٨٦٦) في جزاء الصيد ، باب : من نذر المشي إلى الكعبة ، ومسلم (١٦٤٤) في النذر ، باب : من نذر أن يمشي إلى الكعبة .

(٣) أحمد (٤ / ٢٠١) ، أبو داود (٣٣٠٣) في الأيمان والنذور ، باب : ما جاء في النذر في المعصية .

(٤) أحمد (٢ / ٢١١) ، وقال الشيخ أحمد شاكر (٦٩٧٥) : « إسناده صحيح » .

(٥) البخاري (١٨٦٥) في جزاء الصيد ، باب : من نذر المشي إلى الكعبة ، ومسلم (١٦٤٤) في النذر ، باب : من نذر أن يمشي إلى الكعبة .

(٦) أحمد (٢ / ١٨٣) ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ / ١٨٩) في الأيمان والنذور ، باب : لا نذر في معصية إنما النذر ما ابتغى به وجه الله ، وقال : « فيه عبد الرحمن بن أبي زياد وقد وثقه جماعة ، وضعفه آخرون » .

(٧) ابن ماجه (٢١٣٣) في الكفارات ، باب : من مات وعليه نذر ، وفي الزوائد : « في إسناده ابن لهيعة ، وهو ضعيف » .

(٨) البخاري (١٩٥٢) في الصوم ، باب : من مات وعليه صوم ، ومسلم (١١٤٧) في الصيام ، باب : قضاء =

فطائفة حملت هذا على عموميه وإطلاقه ، وقالت : يصام عنه النذر والفرض ، وأبت طائفة ذلك ، وقالت : لا يُصام عنه نذر ولا فرض .

وفصلت طائفة فقالت يصام عنه النذر ، دون الفرض الأصلي ، وهذا قول ابن عباس وأصحابه والإمام أحمد وأصحابه ، وهو الصحيح ؛ لأن فرض الصيام جار مجرى الصلاة ، فكما لا يصلى أحد عن أحد ، ولا يسلم أحد عن أحد فكذلك الصيام ، وأما النذر فهو التزام فى الذمة بمنزلة الدين ، فيقبل قضاء الولى له كما يقضى دينه ، وهذا محض الفقه . وطردها أنه لا يحج عنه ولا يزكى عنه إلا إذا كان معذراً بالتأخير ، كما يطعم الولى عمن أفطر فى رمضان لعذر .

فأما المفرط من غير عذر أصلاً فلا ينفعه أداء غيره عنه لفرائض الله تعالى التى فرط فيها ، وكان هو المأمور بها ابتلاء وامتحاناً دون الولى ، فلا تنفع توبة أحد عن أحد ، ولا إسلامه عنه ، ولا أداء الصلاة عنه ، ولا غيرها من فرائض الله تعالى التى فرط فيها حتى مات ، والله أعلم .

وسأله عليه السلام امرأة ، فقالت : إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال : « أوف بنذك » ، وقالت : إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا - مكان يذبح فيه أهل الجاهلية - قال : « لصنم ؟ » قالت : لا ، قال : « لوثن ؟ » ، قالت : لا ، قال : « أوف بنذك » . ذكره أبو داود (١) .

وسأله عليه السلام رجل ، فقال : إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة ، فقال النبى ﷺ : « كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد ؟ » ، قالوا : لا ، قال : « فهل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ » ، قالوا : لا ، قال : « أوف بنذك » ، فإنه لا وفاء بالنذر فى معصية الله ، ولا فيما لا يملك ابن آدم » . ذكره أبو داود (٢) (٣) .

= الصيام عن الميت ، وأحمد (٦ / ٢٧٩) .

(١) أبو داود (٣٣١٢) فى الإيمان والنذور ، باب : ما يؤمر به من الوفاء بالنذر .

(٢) أبو داود (٣٣١٣) فى الكتاب والباب السابقين .

(٣) إعلام الموقعين (٤ / ٤٧٨ - ٤٨٢) .

فصل

فى جواز الحلف على الخبر الدينى

جواز الحلف ، بل إستجابته على الخبر الدينى الذى يريد تأكيده ، وقد حفظ عن النبى ﷺ الحلف فى أكثر من ثمانين موضعاً . وأمره الله تعالى بالحلف على تصديق ما أخبر به فى ثلاثة مواضع : فى سورة (يونس) و (سبأ) و (التغابن) (١) .

وأيضاً

وحلف (٢) فى أكثر من ثمانين موضعاً، وأمره الله سبحانه بالحلف فى ثلاثة مواضع، فقال تعالى: ﴿ وَيَسْتَبِشُّونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّى إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ [يونس: ٥٣] ، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَأَتِيَنَّكُمْ ﴾ [سبا : ٣] وقال تعالى: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثِرُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَيُعْثِرُنَّ ثُمَّ لَتَنْبُوْنَ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [التغابن : ٧] .

وكان إسماعيل بن إسحاق القاضى يذاكر أبا بكر محمد بن داود الظاهرى ، ولا يسميه بالفقيه ، فتحاكم إليه يوماً هو وخصم له ، فتوجهت اليمين على أبى بكر بن داود ، فتهياً للحلف ، فقال له القاضى إسماعيل : أو تحلف ومثلك يحلف يا أبا بكر ؟ ! فقال : وما يمنعنى من الحلف وقد أمر الله تعالى نبيه بالحلف فى ثلاثة مواضع من كتابه ، قال : أين ذلك ؟ فسردها له أبو بكر ، فاستحسن ذلك منه جداً ، ودعاه بالفقيه من ذلك اليوم .

وكان ﷺ يستنى فى يمينه تارة ، ويكفرها تارة ، ويمضى فيها تارة ، والاستثناء يمنع عقد اليمين ، والكفارة تحلها بعد عقدها ؛ ولهذا سماها الله تحلة (٣) .

فصل

فىمن حلف على طعام لا يأكله

عن عبد الرحمن بن أبى بكر قال : نزل بنا أضياف لنا ، قال : فكان أبو بكر يتحدث عند رسول الله ﷺ بالليل ، فقال : لا أرجعن إليك حتى تفرغ من ضيافة هؤلاء ومن

(٢) أى : النبى ﷺ .

(١) زاد المعاد (٣ / ٣٠٢) .

(٣) زاد المعاد (١ / ١٦٣) .

قراهم ، فأتاهم بقراهم ، فقالوا : لا نطعمه حتى يأتى أبو بكر ، فجاء ، فقال : ما فعل أضيافكم ؟ أفرغتم من قراهم ؟ قالوا : لا ، قلت : قد أتيتهم بقراهم ، فأبوا ، قالوا : والله لا نطعمه حتى يجيء ، فقالوا : صدق ، قد أتانا به ، فأيننا حتى تجيء ، قال : فما منعكم ؟ قالوا : مكانك ، قال : فوالله لا أطعمه الليلة ، قال : فقالوا : ونحن والله لا نطعمه ، قال : ما رأيت فى الشر كالليلة قط ، قال : قربوا طعامكم ، قال : فُقِرُّبَ طعامهم . فقال : بسم الله ، فطعم وطعموا ، فأخبرت أنه أصبح فغدا على النبى ﷺ ، فأخبره بالذى صنع وصنعوا ، قال : « بل أنت أبرهم وأصدقهم » (١) .

وفى رواية قال : « ولم تبلغنى كفارة » (٢) .

وقال الإمام أحمد وغيره من الأئمة : سعيد بن المسيب عن عمر عندنا حجة . قال أحمد : إذا لم نقبل سعيداً عن عمر ، فمن نقبل ؟ قد رآه وسمع منه ، ذكره ابن أبى حاتم ، فليس روايته عنه منقطعة على ما ذكره أحمد . ولو كانت منقطعة فهذا الانقطاع غير مؤثر عند الأئمة . فإن سعيداً أعلم الخلق بأقضية عمر ، وكان ابنه عبد الله بن عمر يسأل سعيداً عنها ، وسعيد بن المسيب إذا أرسل عن رسول الله ﷺ قبل مرسله ، فكيف إذا روى عن عمر ؟

وأخرج ابن ماجه منه : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليتركها ، فإن تركها كفارتها » وترجم عليه : من قال : كفارتها تركها (٣) (٤) .

فصل

فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها

ومنها (٥) : جواز ، بل استحباب حنث الخالف فى يمينه إذا رأى غيرها خيراً منها ، فيكفر عن يمينه ، ويفعل الذى هو خير ، وإن شاء قدم الكفارة على الحنث ، وإن شاء (١) البخارى (٦٠٢) فى مواقيت الصلاة ، باب : السمر مع الضيف والأهل ، ومسلم (٢٠٥٧) فى الأشربة ، باب : إكرام الضيف وفضل إيثاره ، وأبو داود (٣٢٧٠) فى الإيمان والنذور ، باب : فيمن حلف على طعام لا يأكله .

(٢) أبو داود (٣٢٧١) فى الكتاب والباب السابقين .

(٣) ابن ماجه (٢١١١) فى الكفارات ، باب : من قال كفارتها تركها ، وفى المطبوعة : « من قال : تركها كفارتها » ، والمثبت من ابن ماجه ، وقال الألبانى فى ضعيف ابن ماجه (٤٥٨) : « منكر » .

(٤) تهذيب السنن (٤ / ٣٦٤) .

(٥) أى : من الأحكام المستفادة من غزوة تبوك .

آخرها . وقد روى حديث أبى موسى هذا : « إلا أتيت الذى هو أخير ، وتحللتها » (١) ، وفى لفظ : « إلا كفرت عن يمينى وأتيت الذى هو أخير » (٢) ، وفى لفظ : « إلا أتيت الذى هو خير ، وكفرت عن يمينى » (٣) ، وكل هذه الألفاظ فى الصحيحين ، وهى تقتضى عدم الترتيب .

وفى السنن من حديث عبد الرحمن بن سمرة ، عن النبى ﷺ : « إذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيرا منها ، فكفر عن يمينك ، ثم أتت الذى هو خير » (٤) . وأصله فى الصحيحين (٥) ، فذهب أحمد ، ومالك ، والشافعى إلى جواز تقديم الكفارة على الحنث ، واستثنى الشافعى التكفير - بالصوم - فقال : لا يجوز التقديم . ومنع أبو حنيفة تقديم الكفارة مطلقا .

فصل

ومنها : انعقاد اليمين فى حال الغضب إذا لم يخرج بصاحبه إلى حد لا يعلم معه ما يقول ، وكذلك ينفذ حكمه ، وتصح عقوده (٦) .

فائدة

قوله ﷺ : « فليكفر عن يمينه وليأت الذى هو خير » (٧) : أدخل « عن » فى هذا الكلام إيذانا بمعنى الخروج عن اليمين لما ذكر الفاعل وهو الخارج ، فكأنه قال : فليخرج

(١) البخارى (٦٦٤٩) فى الإيمان والنذور ، باب : لا تحلفوا بأبائكم ، ومسلم (١٦٤٩ / ٩) فى الإيمان ، باب : ندب من حلف يميناً فرأى خيراً منها أن يأتى الذى هو خير ، ويكفر عن يمينه .

(٢) البخارى (٤٣٨٥) فى المغازى ، باب : قدم الأشعرين وأهل اليمن ، ومسلم (١٦٤٩ / ٧) فى الموضع السابق ، باب : قول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ... ﴾ .

(٣) البخارى (٦٦٢٣) فى الإيمان والنذور ، ومسلم (١٦٤٩) فى الكتاب والباب السابقين .

(٤) أبو داود (٣٢٧٨) فى الإيمان والنذور ، باب : الرجل يكفر قبل أن يحنث ، والنسائى (٣٧٨٣) فى الإيمان والنذور ، باب : الكفارة قبل الحنث .

(٥) البخارى (٦٦٢٢) فى الإيمان والنذور ، باب قول الله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ... ﴾ ، ومسلم (١٦٥٢) فى الإيمان ، باب : من حلف باللات والعزى .

(٦) زاد المعاد (٣ / ٥٦٥ ، ٥٦٦) .

(٧) مسلم (١٦٥١ / ١٧) فى الكتاب والباب السابقين ، والنسائى (٣٧٨٦) فى الإيمان والنذور ، باب : الكفارة بعد الحنث ، وابن ماجه (٢١٠٨) فى الكفارات ، باب : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها .

بالكفارة عن يمينه، ولما لم يذكر الفاعل المكفر فى قوله: ﴿ ذَلِكْ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] ، لم يذكر « من » وأضاف الكفارة إلا الأيمان ، وذلك من إضافة المصدر إلى المفعول ، وإن كانت الأيمان لا تكفر وإنما يكفر الحنث والإثم ، ولكن الكفارة حل لعقد اليمين ، فمن هنالك أضيفت إلى اليمين كما يضاف الحل إلى العقد ؛ إذ اليمين عقد والكفارة حل له ، والله أعلم (١) .

فصل

فى كفارة اليمين المنعقدة

ومن ذلك (٢) الاكتفاء بقوله : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ [التحريم : ٢] فى تناوله لكل يمين منعقدة يحلف بها المسلمون من غير تخصيص إلا بنص أو إجماع ، وقد بين ذلك سبحانه فى قوله : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ [المائدة : ٨٩] ، فهذا صريح فى أن كل يمين منعقدة ، فهذا كفارتها ، وقد أدخلت الصحابة فى هذا النص الحلف بالتزام الواجبات والحلف بأحب القربات المالية إلى الله وهو العتق ، كما ثبت ذلك عن ستة منهم ، ولا مخالف لهم من بقيتهم .

وأدخلت فيه الحلف بالبغيض إلى الله ، وهو الطلاق ، كما ثبت ذلك عن على بن أبى طالب - كرم الله وجهه فى الجنة - ولا مخالف له منهم ، فالواجب تحكيم هذا النص العام والعمل بعمومه ، حتى يثبت إجماع الأمة إجماعاً متيقناً على خلافه ، فالأمة لا تجمع على خطأ البتة (٣) .

فصل

فى أيمان الطلاق والعتق

وأما قولكم (٤) : إن من حلف بطلاق زوجته : ليشربن هذا الخمر ، أو ليقتلن هذا الرجل - أو نحو ذلك - كان فى الحيلة تخليصه من هذه المفسدة . ومن مفسدة وقوع الطلاق .

(١) بدائع الفوائد (٢ / ٥٩) .

(٢) إشارة إلى الاكتفاء بدلالة النص عما عداه وأن القياس شاهد وتابع .

(٣) إعلام الموقعين (١ / ٤٢٩ - ٤٣٠) . (٤) أى : أصحاب الحيل .

فيقال : نعم والله ، قد شرع الله له ما يتخلص به ، ولخلاصه طرق عديدة ، فلا تتعين الحيلة التي هي خداع ومكر لتخليصه ، بل هاهنا طرق عدة قد سلك كل طريق منها طائفة من الفقهاء من سلف الأمة وخلفها .

الطريق الأولى : طريقة من قال : لا تتعقد هذه اليمين بحال ، ولا يحنث فيها بشيء ، سواء كانت بصيغة الحلف ، كقوله : الطلاق يلزمني لأفعلن ، أو بصيغة التعليق المقصود ، كقوله : إن طلعت الشمس ، أو إن حضت ، أو إن جاء رأس الشهر ، فأنت طالق أو التعليق ، المقصود به اليمين ، من الحض والمنع ، والتصديق ، والتكذيب ، كقوله : إن لم أفعل كذا ، وإن فعلت كذا ، فامرأتى طالق ، وهذا اختيار أجل أصحاب الشافعي ، الذين جالسوه ، أو من هو من أجلهم : أبى عبد الرحمن . وهو أجل من أصحاب الوجوه المتسبين إلى الشافعي ، وهذا مذهب أكثر أهل الظاهر .

فعندهم أن الطلاق لا يقبل التعليق ؛ كالنكاح ، ولم يرد مخالفوا هؤلاء عليهم بحجة تشفى .

الطريق الثانية : طريق من يقول : لا يقع الطلاق المحلوف به ، ولا العتق المحلوف به ، ويلزمه كفارة اليمين إذا حنث فيه ، وهذا مذهب ابن عمر ، وابن عباس ، وأبى هريرة ، وعائشة ، وزينب بنت أم سلمة ، وحفصة ، في الحلف بالعتق الذي هو قربة إلى الله تعالى ، بل من أحب القرب إلى الله ، ويسرى في ملك الغير ، فما يقول هؤلاء في الحلف بالطلاق الذي هو أبغض الحلال إلى الله تعالى ، وأحب الأشياء إلى الشيطان ؟ والسائل لهؤلاء الصحابة إنما كان امرأة حلفت بأن كل مملوك لها حرٌّ إن لم تفرق بين عبدها وبين امرأته . فقالوا لها : كفرى عن يمينك ، وخلى بين الرجل وبين امرأته (١) .

وهؤلاء الصحابة أفقه في دين الله وأعلم من أن يفتوا بالكفارة في الحلف بالعتق ويرونه يمينًا ، ولا يرون الحلف بالطلاق يمينًا ، ويلزمون الحانث بوقوعه ، فإنه لا يجد فقيه شم رائحة العلم بين البابين والتعليقين فرقًا بوجه من الوجوه .

وإنما لم يأخذ به أحمد ؛ لأنه لم يصح عنده إلا من طريق سليمان التيمي ، واعتقد أنه تفرد به . وقد تابعه عليه محمد بن عبد الله الأنصاري ، وأشعث الحمراني ؛ ولهذا لما ثبت عند أبى ثور قال به ، وظن الإجماع في الحلف بالطلاق على لزومه ، فلم يقل به .

الطريق الثالثة : طريق من يقول : ليس الحلف بالطلاق شيئًا ، وهذا صحيح عن

وهذا صحيح عن طاوس ، وعكرمة .

أما طاوس فقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر ، عن ابن جريج ، عن ابن طاوس ، عن أبيه : أنه كان لا يرى الحلف بالطلاق شيئاً (١) .

وقد رد بعض المتعصبين لتقليدهم ومذاهبهم هذا النقل بأن عبد الرزاق ذكره في باب يمين المكره ، فحمله على الحلف بالطلاق مكرها ، وهذا فاسد ، فإن الحجة ليست في الترجمة . وإنما الاعتبار بما يروى في أثناء الترجمة ، ولا سيما المتقدمين ، كابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق ووكيع وغيرهم ، فإنهم يذكرون في أثناء الترجمة آثاراً لا تطابق الترجمة ، وإن كان لها بها نوع تعلق ، وهذا في كتبهم - لمن تأمله - أكثر وأشهر من أن يخفى ، وهو في صحيح البخارى وغيره ، وفي كتب الفقهاء وسائر المصنفين .

ثم لو فهم عبد الرزاق هذا ، وأنه في يمين المكره ، لم تكن الحجة في فهمه ، بل الأخذ بروايته ، وأى فائدة في تخصيص الحلف بالطلاق بذلك ؟ بل كل مكره حلف بأى يمين كانت ، فيمينه ليست بشيء .

وأما عكرمة ، فقال سنيد بن داود في تفسيره : حدثنا عباد بن عباد المهلبى ، عن عاصم الأحول ، عن عكرمة : فى رجل قال لغلّامه : إن لم أجلك مائة سوط فامراتى طالق ، قال : لا يجلد غلامه ، ولا يطلق امرأته ، هذا من خطوات الشيطان .

فإذا ضمنت هذا الأثر إلى أثر ابن طاوس عن أبيه ، إلى أثر ابن عباس ، فيمن قالت لمملوكها : إن لم أفرق بينك وبين امرأتك فكل مملوك لى حر ، إلى الآثار المستفيضة عن ابن عباس فى الحلف بتحريم الزوجة : أنها يمين يكفرها ، تبين لك ما كان عليه ابن عباس وأصحابه فى هذا الباب .

فإذا ضمنت ذلك إلى آثار الصحابة فى الحلف بالتعليقات ، كالحج ، والصوم ، والصدقة ، والهدى ، والمشى إلى مكة حافياً ، ونحو ذلك : أنها أيمان مكفرة ، تبين لك حقيقة ما كان عليه الصحابة فى ذلك .

فإذا ضمنت ذلك إلى القياس الصحيح الذى يستوى فيه حكم الأصل والفرع ، تبين لك توافق القياس وهذه الآثار .

فإذا ارتفعت درجة أخرى ، ووزنت ذلك بالنصوص من القرآن والسنة ، تبين لك الراجح من المرجوح .

(١) عبد الرزاق برقم (١١٤٠١) فى الطلاق ، باب : طلاق الكره .

ومع هذا كله فلا يدان لك بمقاومة السلطان ، ومن يقول : حكمت وثبت عندى ،
فالله المستعان .

الطريق الرابعة : طريق من يفرق بين أن يحلف على فعل امرأته أو على فعل نفسه ،
أو على غير الزوجة ، فيقول : إن قال لامرأته : إن خرجت من الدار ، أو كلمت رجلا ،
أو فعلت كذا فأنت طالق ، فلا يقع عليه الطلاق بفعلها ذلك ، وإن حلف على فعل نفسه ،
أو غير امرأته ، وحنث ، لزمه الطلاق .

وهذا قول أئقحه أصحاب مالك على الإطلاق ، وهو أشهب بن عبد العزيز ، ومحلّه من
الفقه والعلم غير خاف .

ومأخذ هذا : أن المرأة إذا فعلت ذلك لتطلق نفسها ، لم يقع به الطلاق ، معاقبة لها
بنقيض قصدها ، وهذا جار على أصول مالك وأحمد ، ومن وافقهما فى معاقبة الفار من
التوريث والزكاة ، وقاتل مورثه ، والموصى له ، ومن دبره ، بنقيض قصده ، وهذا هو
الفقه ، لا سيما وهو لم يرد طلاقها ، إنما أراد حضنها ، أو منعها ، وأن لا تتعرض لما يؤذيه ،
فكيف يكون فعلها سبباً لأعظم أذاه ؟ وهو لم يملكها ذلك بالتوكيل والخيار ، ولا ملكها
الله إياه بالفسخ ، فكيف تكون الفرقة إليها ، إن شاءت أقامت معه ، وإن شاءت فارقت
بمجرد حضنها ومنعها ؟ وأى شيء أحسن من هذا الفقه ، وأطرد على قواعد الشريعة ؟

الطريق الخامسة : طريق من يفصل بين الحلف بصيغة الشرط والجزاء والحلف بصيغة
الالتزام .

فالأول : كقوله : إن فعلتُ كذا ، أو إن لم أفعله ، فأنت طالق .

والثانى : كقوله : الطلاق يلزمنى ، أو لى لازم ، أو على الطلاق إن فعلت ، أو إن
لم أفعل ، فلا يلزمه الطلاق فى هذا القسم ، إذا حنث دون الأول .

وهذا أحد الوجوه الثلاثة لأصحاب الشافعى ، وهو المنقول عن أبى حنيفة وقدماء
أصحابه ، ذكره صاحب الذخيرة ، وأبو الليث فى فتاويه .

قال أبو الليث : ولو قال : طلاقك على واجب ، أو لازم ، أو فرض ، أو ثابت ،
فمن المتأخرين من أصحابنا من قال : يقع واحدة رجعية ، نواه أو لم ينوه ، ومنهم من قال :
لا يقع وإن نوى ، والفارق : العرف .

قال صاحب الذخيرة : وعلى هذا الخلاف ، إذا قال : إن فعلت كذا فطلاقك على
واجب ، أو قال : لازم ، ففعلت .

وذكر القدورى فى شرحه : أن على قول أبى حنيفة : لا يقع الطلاق فى الكل ، وعند أبى يوسف : إن نوى الطلاق يقع فى الكل ، وعن محمد : أنه يقع فى قوله : لازم ، ولا يقع فى : واجب .

واختار الصدر الشهيد الوقوع فى الكل ، وكان ظهير الدين المرغينانى يفتى بعدم الوقوع فى الكل ، هذا كله لفظ صاحب الذخيرة .

وأما الشافعية: فقال ابن يونس فى شرح التنبيه : وإن قال : الطلاق والعناق لازم لى ، ونواه لزمه ؛ لأنهما يقعان بالكناية مع النية ، وهذا اللفظ محتمل ، فجعل كناية ، وقال الرويانى : الطلاق لازم لى : صريح ، وعد ذلك فى صرائح الطلاق ، ولعل وجهه غلبة استعماله لإرادة الطلاق ، وقال القفال فى فتاويه : ليس بصريح ولا كناية ، حتى لا يقع به الطلاق وإن نواه ؛ لأن الطلاق لا بد فيه من الإضافة إلى المرأة ، ولم يتحقق . هذا لفظه .

وحكى شيخنا هذا القول عن بعض أصحاب أحمد .

فقد صار الخلاف فى هذا الباب فى المذاهب الأربعة بنقل أصحابها فى كتبهم .

ولهذا التفريق مأخذ آخر أحسن من هذا الذى ذكره الشارح ، وهو : أن الطلاق لا يصح التزامه ، وإنما يلزم التطليق ، فإن الطلاق هو الواقع بالمرأة ، وهو اللازم لها ، وإنما الذى يلتزمه الرجل : هو التطليق ، فالطلاق لازم لها إذا وقع .

إذا تبين هذا فالتزام التطليق لا يوجب وقوع الطلاق . فإنه لو قال : إن فعلت كذا فعلى أن أطلقك ، أو فله على أن أطلقك ، أو فتطليقك لازم لى ، أو واجب على ، وحنث . لم يقع عليه الطلاق ، فهكذا إذا قال : إن فعلت كذا فالطلاق يلزمنى ، لأنه إنما التزم التطليق ، لا يقع بالتزامه .

والموقعون يقولون : هو قد التزم حكم الطلاق ، وهو خروج البضع من ملكه ، وإنما يلزمه حكمه إذا وقع ، فصار هذا الالتزام مستلزماً لوقوعه .

فقال لهم الآخرون : إنما يلزمه حكمه إذا أتى بسببه ، وهو التطليق ، فحينئذ يلزمه حكمه ، وهو لم يأت بالتطليق منجزاً بلا ريب ، وإنما أتى به معلقاً له ، والتزام التطليق بالتنجيز لا يلزم ، فكيف يلزم بالتعليق ؟

والمنصف المتبصر لا يخفى عليه الصحيح ، وبالله التوفيق (١) .

الحيلة فيما إذا حلف ألا يزوج عبده بأمته ثم بدا له تزويجه

إذا سأله عبده أن يزوجه أمته ، فحلف ألا يفعل ، ثم بدا له في تزويجه .

فالحيلة : أن يبيع العبد والأمة لمن يثق به ، ثم يزوجه المشتري ، فإذا تم العقد أقاله في البيع .

ولا بأس بمثل هذه الحيلة ، فإنها لا تتضمن إبطال حق ، ولا تحليل محرم . وذلك غير ممتنع على أصلنا ، لأن الصفة - وهي عقد النكاح - قد وجدت في حال زوال ملكه . فلا يتعلق بها حنث ، ولا يحنث أيضاً باستدامة التزويج بعد ملكهما ؛ لأن التزويج عبارة عن العقد ، وقد انقضى ، وإنما بقي حكمه . ولهذا لو حلف لا يتزوج فاستدام التزويج . لم يحنث ، وهذا بخلاف ما إذا حلف على عبده أنه لا يدخل الدار ، فباعه . ودخلها . ثم ملكه ، فإن دخلها حنث ؛ لأنه ابتداء الدخول واليمين باقية ، ولو دخلها في حال زوال ملكه ثم ملكه وهو داخل فيها حنث ؛ لأن الدخول الأول عبارة عن الكون ، وذلك موجود بعد الملك الثاني فيحنث به ، كما لو كان موجودا في الملك الأول .

وقد قال أحمد في رواية مهنا ، في رجل قال لامرأته : أنت طالق إن رهننت كذا وكذا . فإذا هي قد رهننته قبل يمينه ، فقال : أخاف أن يكون حنث .

قال القاضي : وهذا محمول على أنه قال : إن كنت رهننته . وهذا تأويل منه لكلام أحمد : فظاهر كلامه أنه جعل استدامة الرهن بمنزلة ابتدائه ، كالدخول (١) .

فصل

في لغو اليمين

عن عطاء - وهو ابن أبي رباح - اللغو في اليمين - قال : قالت عائشة : أن رسول الله ﷺ قال : « هو كلام الرجل في بيته . كلا والله وبلى والله » . وذكر أن غير واحد رواه عن عطاء عن عائشة موقوفاً (٢) .

الصواب في هذا : أنه قول عائشة ، كذلك رواه الناس . وهو في صحيح البخاري

(١) إغاثة اللفهان (٢ / ٣٣) .

(٢) أبو داود (٣٢٥٤) في الإيمان والنذور ، باب : لغو اليمين .

عن عائشة قولها (١) ، ورواه ابن حبان في صحيحه عن عائشة مرفوعا (٢) (٣) .

فصل

وقد روى في حديث : أن إيمان الرماة لغو لا كفارة فيها ولا حنث ، وترجم عليه أبو القاسم الطبراني فقال : باب سقوط الكفارة في إيمان الرماة :

حدثنا يوسف بن يعقوب بن عبد العزيز الثقفي البصري بمصر قال : حدثني أبي ، حدثنا سفيان بن عيينة عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : مر النبي ﷺ وأبو بكر وعمر برماة يرمون فقال الرامي : أصبت والله فأخطأ ، فقال أبو بكر : حنث يا رسول الله ، فقال : « لا ، إيمان الرماة لغو لا حنث ولا كفارة » (٤) .

حدثنا زكريا بن يحيى الساجي ، حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي ، حدثنا أبو بكر يونس بن بكير ، حدثنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : مر رسول الله ﷺ على قوم يتتصلون ويتحالفون : أصبت والله ، فقال : « ارموا ولا إثم عليكم » (٥) .

قلت : ينظر في حال يعقوب بن عبد العزيز في السند الأول ويونس بن بكير في الثاني ، وإن صح الحديثان لم يخالفا قاعدة الإيمان ، فإن الحلف في ذلك من باب لغو اليمين ، وهو قول الرجل : لا والله ، بلى والله ، ليس من الإيمان المنعقدة الموجبة للكفارة (٦) .

فائدة

في دخول الشرط على الشرط وهو صور

أحدها : إن خرجت ولبست فأنت طالق لا يحنث إلا بهما كيفما كانا .

الثانية : إن لبست فخرجت لم يحنث إلا بخروج بعد لبس .

الثالثة : إن لبست ثم خرجت لا يحنث إلا بخروجها بعد لبسها لا معه ، ويكون متراخيا هذا بناء على ظاهر اللفظ ، وأما قصده فيراعى ولا يلتفت إلى هذا .

(١) البخاري (٦٦٦٣) في الإيمان والنذور ، باب : « لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ... » .

(٢) ابن حبان (٤٣١٨) في الإيمان .

(٣) تهذيب السنن (٤ / ٣٥٩) .

(٤) الطبراني في الصغير (٢ / ١٣٦) .

(٥) ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (١ / ٣٤٨) رقم (١٢٩٩) في ترجمة : بكر بن يونس بن بكير .

(٦) الفروسية ص ٤٧ ، ٤٨ .

الرابعة : إن خرجت لا إن لبست يحنث بالخروج وحده ، ولا يحنث باللبس ، ويحتمل هذا التعليق أمرين :

أحدهما : أن يجعل الخروج شرطاً ويبقى أن يكون اللبس شرطاً فحكمه ما ذكرنا .

الثاني : أن يجعل الخروج مع عدم اللبس شرطاً فلا يحنث بخروج معه لبس ويكون المعنى : إن خرجت لا لا بسة أو غير لا بسة ، فإن خرجت لا بسة لم يحنث .

الخامسة : إن خرجت ، بل إن لبست فلا يحنث إلا باللبس دون الخروج ، ويحتمل هذا التعليق أيضاً أمرين : أحدهما ، هذا ، والثاني : أن يكون كل منهما شرطاً فيحنث بأيهما وجد ، ويكون الإضراب إضراب اقتصار لا إضراب إلغاء ، فكأنه يقول : لا أقتصر على جعل الأول وحده شرطاً ، بل أيهما وجد فهو شرط ، فعلى التقدير الأول يكون إضراب إلغاء ورجوع ، وعلى الثاني إضراب اقتصار وإفراد .

السادسة : إن خرجت أو إن لبست يحنث بأيهما وجد .

السابعة : إن لبست لكن إن خرجت فالشرط الثاني قد لغا الأول ولكن ، لأنها للاستدراك .

الثامنة : وهى أشكلها إن لبست إن خرجت ، وهذه مسألة دخول الشرط على الشرط ، ويحتمل التعليق فى ذلك أمرين :

أحدهما : أن يجعل كل واحد منهما شرطاً مستقلاً فيكون كالמעطوف بالواو سواء ولا إشكال .

والثاني : أن يجعل أحدهما شرطاً فى الآخر .

واختلف الفقهاء فى حكم هذه المسألة . فقال أصحاب مالك : هو تعليق للتعليق ، ففى هذا الكلام تعليقان : أحدهما : إن لبست فأنت طالق ثم علق هذه الجملة المعلقة بالخروج فكأنه قال : شرط نفوذ هذا التعليق الخروج ، فعلى هذا لا يحنث حتى يوجد الخروج بعد اللبس ، ومن نص عليها ابن شاش فى الجواهر .

وقال أبو إسحاق فى المذهب - وقد صور المسألة : إن كلمت زيدا ، إن دخلت الدار فأنت طالق ، ثم كلمت زيدا طلقت ، وإن كلمت زيدا أولاً ثم دخلت الدار لم تطلق ؛ لأنه جعل دخول الدار شرطاً فى كلام زيد فوجب تقديمه عليه ، وهكذا عكس قول المالكية ، ورجح أبو المعالى قول المالكية فى نهايته .

وقد وقع هذا التعليق فى كتاب الله عز وجل فى مواضع :

أحدها : قوله حكاية عن نوح : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾ [هود : ٣٤] ، وهذا ظاهر فى أن الشرط الثانى شرط فى الشرط الأول ، والمعنى : إن أراد الله أن يغويكم لم ينفعكم نصحى إن أردته ، وهذا يشهد لصحة ما قال الشيخ أبو إسحاق .

الموضع الثانى : قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ ﴾ [الاحزاب : ٥٠] ، قالوا : فهذه الآية ظاهرة فى قول المالكية ؛ لأن إرادة رسول الله ﷺ متأخرة عن هبتها ، فإنها تجرى مجرى القبول فى هذا العقد ، والإيجاب هو هبتها .

ونظير هذا أن يقول : إن وهب لى شيئا إن أردت قبوله أخذته ، فإرادة القبول متأخرة عن الهبة ، فلا يكون شرطا فيها . قال الأولون : يجوز أن تكون إرادة رسول الله ﷺ متقدمة ، فلما فهمت المرأة منه ذلك وهبت نفسها له فيكون كالأية الأولى وهذا غير صحيح ، والقصة تأباه فإن المرأة قامت وقالت : يا رسول الله ، إنى وهبت لك نفسى ، فصعد فيها النظر وصوبه ثم لم يتزوجها وزوجها غيره (١) .

الموضع الثالث : قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ (٨٦) تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٨٧) ﴾ [الواقعة] ، المعنى : فلولا ترجعونها أى تردون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مربوبين مملوكين إن كنتم صادقين ، وهنا الثانى شرط للأول . والمعنى : إن كنتم صادقين فى قولكم ، فهلا تردونها إن كنتم غير مدنيين ، ويدل عليه قول الشاعر أنشده عبد الله ابن مالك .

إن تستغيثوا بنا أن تدعروا تجدوا منا معاقل عز زانها الكرم

ومعلوم أن الاستغاثة إنما تكون بعد الذعر فالذعر شرط فيها ، ومن هذا قول الدريدى :

فإن عثرت بعدها أن والت نفسى من هاتا فقولا لا لعا

ومعلوم أن العثور مرة ثانية إنما يكون بعد النجاة من الأولى فوالى شرط فى الشرط الثانى ، وعلى هذا فذكرت الشرطين وأتيت بالجواب كان جوابا للأول خاصة ، والثانى

(١) البخارى (٥١٣٥) فى النكاح ، باب : السلطان ولى ، ومسلم (١٤٢٥) فى النكاح ، باب : الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ... ، وأبو داود (٢١١١) فى النكاح ، باب : فى التزويج على العمل يعمل ، والترمذى (١١١٤) فى النكاح ، باب منه ، والنسائى (٣٢٠٠) فى النكاح ، باب : ذكر أمر رسول الله ﷺ فى النكاح وأزواجه ، وأحمد (٥ / ٣٢٦) .

جرى معه مجرى الفضلة والتممة كالحال وغيرها من الفضلات قاله ابن مالك .

وأحسن من هذا أن يقال : ليس الكلام بشرطين يستدعيان جوايين ، بل هو شرط واحد وتعليق واحد اعتبر في شرطه قيد خاص جعل شرطاً فيه ، وصار الجواب للشرط المقيد ، فهو جواب لهما معاً بهذا الاعتبار .

وإيضاحه : أنك إذا قلت : إن كلمت زيدا إن رأيته فأنت طالق ، جعلت الطلاق جزاء على كلام مقيد بالرؤية لا على كلام مطلق ، وكأنه قال : إن كلمته ناظرة إليه فأنت طالق ، وهذا يبين لك حرف المسألة ، ويزيل عنك إشكالها جملة ، وبالله التوفيق (١) .

فائدة

قول النبي ﷺ في حديث أبي موسى : « والله لا أحملكم ولا عندي ما أحملكم عليه » (٢) يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون جملة واحدة والواو واو الحال ، والمعنى : لا أحملكم في حال ليس عندي فيها ما أحملكم عليه ، ويؤيد هذا جوابه ﷺ حيث قال : « ما أنا حملتكم الله حملكم » ، وعلي هذا فلا تكون هذه اليمين محتاجة إلى تكفير . ويحتمل أن تكون جملتين حلف من إحداهما أنه لا يحملهم ، وأخبر في الثانية أنه ليس عنده ما يحملهم عليه . ويؤيد هذا قوله ﷺ في الحديث لما قيل له إنك حملتنا وقد حلفت فقال : « إني لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير » ، لمن نصر الاحتمال الأول أن يجيب عن هذا بجوايين :

أحدهما : أن هذا استئناف لقاعدة كان سببها اليمين يبين فيها للأمة حكم اليمين لا أنه حنث في تلك اليمين وكفرها .

الجواب الثاني : أن هذا كلام خرج على التقدير ، أي : ولو حنث لكفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير . والله أعلم (٣) .

(٢) سبق تخريجه ص ٧٦ .

(١) بدائع الفوائد (٣ / ٢٤٥ - ٢٤٨) .

(٣) بدائع الفوائد (٣ / ٢٠٥ ، ٢٠٦) .

فائدة

فى قول أبى قتادة له (١) : الله ورسوله أعلم ، دليل على أن هذا ليس بخطاب ولا كلام له ، فلو حلف لا يكلمه ، فقال : مثل هذا الكلام جواباً له لم يحدث ، ولا سيما إذا لم ينو مكالمته ، وهو الظاهر من حال أبى قتادة (٢) .

مسألة

إن من حلف على فعل شيء ، أو نذره ، أو وعد غيره ولم يعين وقتاً ، لا بلفظه ، ولا بنيته ، لم يكن على الفور ، بل على التراخى (٣) .

متى يجوز للإمام والحاكم الحلف ؟

إن الإمام الحاكم والمفتى يجوز له الحلف على أن هذا حكم الله - عز وجل - إذا تحقق ذلك وتيقنه بلا ريب (٤) .

وقاعدة الشريعة : أن اليمين تكون من جنبه أقوى المتداعين ، فلما كان جانب المدعى عليه قوياً بالبراءة الأصلية شرعت اليمين فى جانبه ، فلما قوى جانب المدعى فى القسامة باللوث كانت اليمين فى جانبه ، وكذلك على الصحيح لما قوى جانبه بالنكول صارت اليمين فى جانبه فيقال له : احلف واستحق وهذا من كمال حكمة الشارع واقتضائه للمصالح بحسب الإمكان ، ولو شرعت اليمين من جانب واحد دائماً لذهبت قوة الجانب الراجح هدرًا ، وحكمة الشارع تأبى ذلك فالذى جاء به هو غاية الحكمة والمصلحة (٥) .

مسألة

وسئل (٦) عن رجل حلف لا ينتفع بكذا ، فباعه واشترى به غيره فكره ذلك ، وهذا

(١) الضميرُ فى (له) عائذٌ على كعب بن مالك ، وذلك كان فى مدة هجران المسلمين الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك . انظر تمام القصة فى زاد المعاد (٣ / ٥٥٣ ، ٥٥٤) .

(٢) زاد المعاد (٣ / ٥٨٠ ، ٥٨١) . (٣) زاد المعاد (٣ / ٣٠٦) .

(٤) زاد المعاد (٥ / ٣٤) . (٥) زاد المعاد (٥ / ٣٦٥) .

(٦) أى : الإمام أحمد رحمه الله .

عنده لا يجوز (١) .

فصل فى الاستثناء فى اليمين

عن نافع ، عن ابن عمر - يبلغ به النبى ﷺ قال : « من حلف على يمين فقال : إن شاء الله ، فقد استثنى » (٢) .

(١) وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن . وذكر أنه روى عن نافع موقوفًا ، وأنه روى عن سالم عن ابن عمر موقوفًا ، وذكر عن أيوب السخيتانى أنه كان أحيانًا يرفعه ، يعنى نافعًا ، وأحيانًا لا يرفعه . وقال : ولا نعلم أحدًا رفعه غير أيوب السخيتانى (٣) (١) .

ولفظ النسائى : « فله ثياه » (٤) وفى لفظ له : « فهو بالخيار : إن شاء مضى ، وإن شاء ترك » (٥) ، ولفظ الترمذى : « فلا حنث عليه » (٦) ، ولفظ ابن ماجه : « إن شاء رجع ، وإن شاء ترك غير حانث » (٧) .

قال الترمذى : وقد رواه عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر موقوفًا . وهكذا روى سالم (٨) عن ابن عمر موقوفًا ، ولا نعلم أحدًا رفعه غير أيوب السخيتانى .

وقال إسماعيل بن إبراهيم : كان أيوب أحيانًا يرفعه ، وأحيانًا كان لا يرفعه (٩) . وروى عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبى هريرة : أن رسول الله

(١) إعلام الموقعين (١ / ٤٢ ، ٤٣) .

(٢) أبو داود (٣٢٦١) فى الإيمان والنذور ، باب : الاستثناء فى اليمين .

(٣) الترمذى (١٥٣١) فى النذور والإيمان ، باب : ما جاء فى الاستثناء فى اليمين ، والنسائى (٣٨٢٨) فى الإيمان والنذور ، باب : الاستثناء فى اليمين ، وابن ماجه (٢١٠٥ ، ٢١٠٦) فى الكفارات ، باب : الاستثناء فى اليمين .

(٤) النسائى فى الكبرى (٤٧٦٩) فى النذور ، باب : الاستثناء .

(٥) النسائى (٣٨٣٠) فى الإيمان والنذور ، باب : الاستثناء فى اليمين .

(٦) الترمذى (١٥٣١) فى الكتاب والباب السابقين .

(٧) ابن ماجه (٢١٠٥) فى الكتاب والباب السابقين .

(٨) فى المطبوعة : « مسلم » وما أثبتناه من الترمذى .

(٩) الترمذى تحت رقم (١٥٣١) فى الكتاب والباب السابقين .

ﷺ قال : « من حلف على يمين ، فقال : إن شاء الله ، لم يحنث » رواه الترمذى (١) .
وهذا الإسناد متفق على الاحتجاج به ، إلا أن الحديث معلول .

قال الترمذى : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ؟ فقال : هذا حديث خطأ ، أخطأ فيه عبد الرزاق ، اختصره من حديث معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أن سليمان بن داود قال : لأطوفن الليلة على تسعين امرأة ... الحديث ، وفيه : « لو قال : إن شاء الله كان كما قال » (٢) (٣) .

وقال تعالى : ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ [الكهف : ٢٤] قال الحسن : إذا نسيت أن تقول : إن شاء الله . وهذا هو الاستثناء الذى كان يجوزّه ابن عباس متراحياً ، ويتأول عليه الآية ، لا الاستثناء فى الإقرار واليمين والطلاق والعتاق . وهذا من كمال علم ابن عباس وفقهه فى القرآن .

وقد أجمع المسلمون على أن الحالف إذا استثنى فى يمينه متصلاً بها فقال : لأفعلن كذا ، أو لا أفعله إن شاء الله ، أنه لا يحنث إذا خالف ما حلف عليه ؛ لأن من أصل أهل الإسلام أنه لا يكون شيء إلا بمشيئة الله ، فإذا علق الحالف الفعل أو الترك بالمشيئة لم يحنث عند عدم المشيئة ، ولا تجب عليه الكفارة (٤) .

مسألة

إذا استحلف على شيء ، فأحب أن يحلف ولا يحنث ، فالخيلة أن يحرك لسانه بقول : إن شاء الله ، وهل يشترط أن يسمعها نفسه ؟ فقليل : لا بد أن يسمع نفسه ، وقال شيخنا : هذا لا دليل عليه ، بل متى حرك لسانه بذلك كان متكلماً ، وإن لم يسمع نفسه ، وهكذا حكم الأقوال الواجبة والقراءات الواجبة ، قلت : وكان بعض السلف يطبق شفثيه ويحرك لسانه بلا إله إلا الله ذاكرًا ، وإن لم يسمع نفسه ، فإنه لا حظ للشفثين فى حروف هذه الكلمة ، بل كلها حلقة لسانية ؛ فيمكن الذاكر أن يحرك لسانه بها ولا يسمع نفسه ولا أحداً من الناس ، ولا تراه العين يتكلم ، وهكذا التكلم بقول : إن شاء الله ، يمكن مع إطباق الفم : فلا يسمعه أحد ولا يراه ، وإن أطبق أسنانه ، وفتح شفثيه أدنى شيء سمعته

(١) الترمذى (١٥٣٢) فى الكتاب والباب السابقين .

(٢) الترمذى تحت رقم (١٥٣٢) فى الكتاب والباب السابقين .

(٣) تهذيب السنن (٤ / ٣٦٠ ، ٣٦١) .

(٤) كتاب شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (١ / ١٣٨) .

فصل

فيمن حلف بيمين ونسيها

وقال أصحاب - مالك فيمن حلف بيمين ثم نسيها : إنه يلزمه جميع ما يحلف به عادة ، فيلزمه الطلاق والعتاق والصدقة بثلث المال وكفارة الظهار وكفارة اليمين بالله - تعالى - والحج ماشيا ، ويقع الطلاق في جميع نسائه ويعتق عليه جميع عبيده وإمائه ، وهذا أحد القولين عندهم .

ومذهب مالك أيضا : أنه إذا حلف ليفعلن كذا : أنه على حنث حتى يفعله فيحال بينه وبين امرأته (٢) .

وأما من حلف على يمين ثم نسيها ، وقولهم : يلزمه جميع ما يحلف به فقول شاذ جداً ، وليس عن مالك إنما قاله بعض أصحابه ، وسائر أهل العلم على خلافه ، وأنه لا يلزمه شيء حتى يتيقن كما لو شك : هل حلف أولا ؟ فإن قيل فينبغي أن يلزمه كفارة يمين ؛ لأنها الأقل . قيل : موجب الأيمان مختلف فما من يمين إلا وهى مشكوك فيها ، هل حلف بها أم لا ؟

وعلى قول شيخنا : يلزمه كفارة يمين حسب ؛ لأن ذلك موجب الأيمان كلها عنده .

فصل

فيمن حلف ولم يعين وقتا

وأما من حلف ليفعلن كذا ولم يعين وقتا ، فعند الجمهور هو على التراخي إلى آخر عمره ، إلا أن يعين بنيته وقتا فيتقيد به ، فإن عزم على الترك بالكلية حنث حالة عزمه . نص عليه أحمد ، وقال مالك : هو على حنث حتى يفعل ، فيحال بينه وبين امرأته إلى أن يأتي بالمحلولف عليه .

وهذا صحيح على أصله فى سد الذرائع ، فإنه إذا كان على التراخي إلى وقت الموت لم يكن لليمين فائدة ، وصار لا فرق بين الحلف وعدمه ، والحمل فى ذلك على القرينة

والعرف إن لم تكن نية ، ولا يكاد اليمين يتجرد عن هذه الثلاثة (١) .

هل يجب فى الكفارة الإطعام فقط أم التملك أيضا ؟

الذى دل عليه القرآن والسنة أن الواجب فى الكفارة الإطعام فقط لا التملك ، قال تعالى فى كفارة اليمين : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة : ٨٩] ، وقال فى كفارة الظهار : ﴿ فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة : ٤] ، وقال فى فدية الأذى : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، وليس فى القرآن فى إطعام الكفارات غير هذا ، وليس فى موضع واحد منها تقدير ذلك بمد ولا رطل ، وصح عن النبى ﷺ أنه قال لمن وطئ فى نهار رمضان : « أطعم ستين مسكينا » (٢) . وكذلك قال للمظاهر ، ولم يحد ذلك بمد ولا رطل .

فالذى دل عليه القرآن والسنة ، أن الواجب فى الكفارات والنفقات هو الإطعام لا التملك ، وهذا هو الثابت عن الصحابة رضوانهم . قال أبو بكر بن أبى شيبه : حدثنا أبو خالد ، عن حجاج ، عن أبى إسحاق عن الحارث عن على : يغديهم ويعشيهم خبزاً وزيتاً (٣) .

وقال إسحاق ، عن الحارث كان على يقول فى إطعام المساكين فى كفارة اليمين : يغديهم ويعشيهم خبزاً وزيتاً ، أو خبزاً وسمناً (٤) .

وقال ابن أبى شيبه : حدثنا يحيى بن يعلى ، عن ليث ، قال : كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة : ٨٩] ، قال : الخبز والسمن ، والخبز والزيت ، والخبز واللحم (٥) .

وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أوسط ما يطعم الرجل أهله : الخبز واللبن ، والخبز والزيت ، والخبز والسمن ، ومن أفضل ما يطعم الرجل أهله : الخبز واللحم (٦) .

(١) إغاثة اللهفان (١ / ١٧١ ، ١٧٢) .

(٢) البخارى (٦٧١٠) فى كفارات الأيمان ، باب : من أعان المعسر فى الكفارة ، ومسلم (١١١١) فى الصيام ،

باب : تغليظ تحريم الجماع فى نهار رمضان على الصائم .

(٣) انظر : ابن جرير الطبرى فى التفسير (٧ / ١٥) .

(٤) انظر : ابن جرير الطبرى فى التفسير (٧ / ١٣) .

(٥) لم أجده عند ابن أبى شيبه ، وليث هو ابن أبى سليم ضعيف ، قال الحافظ : صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز

حديثه فترك . (التقريب ٢ / ١٣٨) .

(٦) انظر : ابن جرير الطبرى فى التفسير (٧ / ١٢) ، والسيوطى فى الدر المنثور (٢ / ٣١٣) .

وقال يزيد بن زريع : حدثنا يونس ، عن محمد بن سيرين ، أن أبا موسى الأشعري كفر عن يمين له مرة ، فأمر بجيرا أو جبيرا يطعم عنه عشرة مساكين خبزا ولحما وأمر لهم بثوب معقد أو ظهرا (١) .

وقال ابن أبي شيبة : حدثنا يحيى بن إسحاق حدثنا يحيى بن أيوب ، عن حميد ، أن أنسا رضي الله عنه مرض قبل أن يموت ، فلم يستطع أن يصوم ، وكان يجمع ثلاثين مسكينا فيطعمهم خبزا ولحما أكلة واحدة (٢) .

وأما التابعون ، فثبت ذلك عن الأسود بن يزيد ، وأبي رزين ، وعبيدة ، ومحمد بن سيرين ، والحسن البصري ، وسعيد بن جبيرة ، وشريح ، وجابر بن زيد ، وطاوس ، والشعبي ، وابن بريدة ، والضحاك ، والقاسم ، وسالم ، ومحمد بن إبراهيم ، ومحمد ابن كعب ، وقتادة ، وإبراهيم النخعي ، والأسانيد عنهم بذلك في أحكام القرآن لإسماعيل ابن إسحاق ، منهم من يقول : يغذى المساكين ويعشيهم ، ومنهم من يقول : أكلة واحدة ، ومنهم من يقول : خبز ولحم ، وخبز وزيت ، وخبز وسمن ، وهذا مذهب أهل المدينة ، وأهل العراق ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، والرواية الأخرى : أن طعام الكفارة مقدر دون نفقة الزوجات .

فالأقوال ثلاثة : التقدير فيهما ، كقول الشافعي وحده ، وعدم التقدير فيهما ، كقول مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين والتقدير في الكفارة دون النفقة كالرواية الأخرى عنه .

قال من نصر هذا القول : الفرق بين النفقة والكفارة : أن الكفارة لا تختلف باليسار والإعسار ، ولا هي مقدرة بالكفاية ، ولا أوجبها الشارع بالمعروف ، كنفقة الزوجة والخدام ، والإطعام فيها حق لله - تعالى - لا لآدمي معين ، فيرضى بالعوض عنه ؛ ولهذا لو أخرج القيمة لم يجزه ، وروى التقدير فيها عن الصحابة ، فقال القاضي إسماعيل :

حدثنا حجاج بن المنهال ، حدثنا أبو عوانة عن منصور عن أبي وائل عن يسار بن غمير قال عمر : إن ناسا يأتوني يسألوني فأحلف أني لا أعطيهم ، ثم يبدو لي أن أعطيهم ، فإذا أمرتك أن تكفر ، فأطعم عني عشرة مساكين لكل مسكين صاعا من تمر أو شعير ، أو نصف

(١) البيهقي في الكبرى (١٠ / ٥٦) في الإيمان ، باب : ما يجزى من الكسوة في الكفارة .

(٢) ابن أبي شيبة في الجزء المفقود (٤ / ٩ ، ١٠) ، في الإيمان والنذور ، باب : من قال : يجزيه أن يطعمهم مرة واحدة وفيه عن « محمد » بدلا من « حميد » . وفي سننه « يحيى بن إسحاق » لين الحديث ، كما قال الحافظ في التقریب .

صاع من بر (١) .

حدثنا حجاج بن المنهال وسليمان بن حرب قالا : حدثنا حماد بن سلمة ، عن سلمة ابن كهيل عن يحيى بن عباد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : يا يرفا (٢) ، إذا حلفت فحنت ، فأطعم عني ليميني خمسة أصوع عشرة مساكين (٣) .

وقال ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، عن ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الله ابن سلمة عن علي قال : كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين لكل مسكين صاع (٤) .

حدثنا عبد الرحيم وأبو خالد الأحمر عن حجاج عن قرط عن جدته عن عائشة رضي الله عنها قالت : إنا نطعم نصف صاع من بر ، أو طعام من تمر في كفارة اليمين (٥) .

وقال إسماعيل : حدثنا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا بن أبي عبد الله ، حدثنا يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن زيد بن ثابت قال : يجرى في كفارة اليمين لكل مسكين مد حنطة (٦) .

حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن يزيد ، عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا ذكر اليمين أعتق ، وإذا لم يذكرها أطعم عشرة مساكين ، لكل مسكين مد مد .

وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما : في كفارة اليمين مد ، ومعه أذمه (٧) .

وأما التابعون . فثبت ذلك عن سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد وقال : كل طعام ذكر في القرآن للمساكين فهو نصف صاع ، وكان يقول في كفارة اليمين كلها : مدان لكل مسكين .

(١) انظر : ابن أبي شيبة (٤ / ١ / ٧) في الأيمان والنذور ، باب : في كفارة اليمين من قال : نصف صاع .

(٢) بفتح الياء وسكون الراء ، كان من موالى عمر ، أدرك الجاهلية ، ولا تعرف له صحة ، وقد حج مع عمر بخلافة أبي بكر ، وعاش إلى خلافة معاوية . (من هامش زاد المعاد) .

(٣) انظر : ابن أبي شيبة (٤ / ١ / ٨) بمعناه ، في الموضع السابق .

(٤) ابن أبي شيبة (٤ / ١ / ٧) في الموضع السابق ولفظه : « كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين ، كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر في كفارة اليمين » ، وفي المطبوعة : « عمر بن أبي مرة » ، وما أثبتناه من ابن أبي شيبة ، وميزان الاعتدال (٣ / ٢٨٨) رقم (٦٤٤٧) .

(٥) ابن أبي شيبة (٤ / ١ / ٧) في الموضع السابق وسنده « أبو خالد الأحمر ، عن حوط ، عن حدثه ، عن عائشة » .

(٦) ابن أبي شيبة (٤ / ١ / ٩) في الأيمان والنذور ، باب : من قال : كفارة اليمين مد من طعام ، والإسناد مختلف .

(٧) ابن أبي شيبة (٤ / ١ / ٨ ، ٩) في الموضع السابق .

وقال حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار : أدركت الناس وهم يعطون فى كفارة اليمين مدا بالمد الأول .

قال القاسم وسالم وأبو سلمة : مد مد من بر .

وقال عطاء : فرقا بين عشرة . ومرة قال : مد مد .

قالوا : وقد ثبت فى الصحيحين أن النبى ﷺ قال لكعب بن عجرة فى كفارة فدية الأذى : « أطعم ستة مساكين نصف صاع ، نصف صاع طعام لكل مسكين » (١) ، فقدّر رسول الله ﷺ فدية الأذى ، فجعلنا تقديرها أصلا ، وعديناها إلى سائر الكفارات .

ثم قال من قدر طعام الزوجة : ثم رأينا النفقات والكفارات قد اشتركا فى الوجوب ، فاعتبرنا إطعام النفقة بإطعام الكفارة ، ورأينا الله سبحانه قد قال فى جزاء الصيد : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، وما أجمعت الأمة أن الطعام مقدر فيها ؛ ولهذا لو عدم الطعام ، صام عن كل مد يوما ، كما أفتى به ابن عباس والناس بعده ، فهذا ما احتجت به هذه الطائفة على تقدير طعام الكفارة .

قال الآخرون : لا حجة فى أحد دون الله ورسوله وإجماع الأمة ، وقد أمرنا تعالى أن نرد ما تنازعنا فيه إليه وإلى رسوله ، وذلك خير لنا حالا وعاقبة ، ورأينا الله سبحانه إنما قال فى الكفارة : ﴿ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ﴾ ، و﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ ، فعلق الأمر بالمصدر الذى هو الإطعام ، ولم يحد لنا جنس الطعام ولا قدره ، وحد لنا جنس المطعمين وقدرهم ، فأطلق الطعام وقيد المطعمين ، ورأيناه سبحانه حيث ذكر إطعام المسكين فى كتابه ، فإنما أراد به الإطعام المعهود المتعارف ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقْبَةُ (١٢) فَكَ رُقْبَةٍ (١٣) أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا ﴾ [البلد] ، وقال : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (٨) ﴾ [الإنسان] ، وكان من المعلوم يقينا ، أنهم لو غدوهم أو عشوهم أو أطعموهم خبزا ولحما أو خبزا ومرقا ونحوه لكانوا ممدوحين داخلين فىمن أثنى عليهم ، وهو سبحانه عدل عن الطعام الذى هو اسم للمأكل إلى الإطعام الذى هو مصدر صريح ، وهذا نص فى أنه إذا أطعم المساكين ، ولم يملكهم ، فقد امثل ما أمر به ، وصح فى كل لغة وعرف : أنه أطعمهم .

(١) البخارى (١٨١٦) فى المحصر ، باب : الإطعام فى الفدية نصف صاع ، ومسلم (١٢٠١) فى الحج ، باب : جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى .

قالوا : وفى أى لغة لا يصدق لفظ الإطعام إلا بالتمليك ؟ ولما قال أنس رضي الله عنه : إن النبي ﷺ أطعم الصحابة فى وليمة زينب خبزا ولحما (١) . كان قد اتخذ طعاما ، ودعاهم إليه على عادة الولاثم ، وكذلك قوله فى وليمة صفية : « أطعمهم حيسا » (٢) ، وهذا أظهر من أن نذكر شواهد .

قالوا : وقد زاد ذلك إيضاحا وبيانا بقوله : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة : ٨٩] ، ومعلوم يقينا أن الرجل إنما يطعم أهله الخبز واللحم ، والمرق واللبن ، ونحو ذلك ، فإذا أطعم المساكين من ذلك ، فقد أطعمهم من أوسط ما يطعم أهله بلا شك ؛ ولهذا اتفق الصحابة رضي الله عنهم فى إطعام الأهل على أنه غير مقدر ، والله سبحانه جعله أصلا لطعام الكفارة ، فدل بطريق الأولى على أن طعام الكفارة غير مقدر .

وأما من قدر طعام الأهل ، فإنما أخذ من تقدير طعام الكفارة ، فيقال : هذا خلاف مقتضى النص ، فإن الله أطلق طعام الأهل ، وجعله أصلا لطعام الكفارة ، فعلم أن طعام الكفارة لا يتقدر كما لا يتقدر أصله ، ولا يعرف عن صحابى البتة تقدير طعام الزوجة مع عموم هذه الواقعة فى كل وقت .

قالوا : فأما الفروق التى ذكرتموها ، فليس فيها ما يستلزم تقدير طعام الكفارة ، وحاصلها خمسة فروق ، أنها لا تختلف باليسار والإعسار ، وأنها لا تتقدر بالكفاية ، ولا أوجبها الشارع بالمعروف ، ولا يجوز إخراج العوض عنها ، وهى حق لله لا تسقط بالإسقاط بخلاف نفقة الزوجة .

فيقال : نعم لا شك فى صحة هذه الفروق ، ولكن من أين يستلزم وجوب تقديرها بمد ومدين ؟ بل هى إطعام واجب من جنس ما يطعم أهله ، ومع ثبوت هذه الأحكام لا يدل على تقديرها بوجه .

وأما ما ذكرتم عن الصحابة من تقديرها ، فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنا قد ذكرنا عن جماعة ، منهم : على ، وأنس ، وأبو موسى ، وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا : يجزئ أن يغديهم ويعشيهم .

(١) البخارى (٤٧٩٤) فى التفسير ، باب : قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ ... ﴾ .
(٢) البخارى (٥٠٨٥) فى النكاح ، باب : اتخاذ السرارى ، ومسلم (١٣٦٥) فى النكاح ، باب : فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها .

الثانى: أن من روى عنهم المد والمدان لم يذكروا ذلك تقديرا وتحديدا ، بل تمثيلا ، فإن منهم من روى عنه المد ، وروى عنه مدان ، وروى عنه مكوك ، وروى عنه جواز التغذية والتعشية ، وروى عنه أكلة ، وروى عنه رغيف أو رغيفان ، فإن كان هذا اختلافاً ، فلا حجة فيه ، وإن كان بحسب حال المستفتى وبحسب حال الخالف والمكفر ، فظاهر ، وإن كان ذلك على سبيل التمثيل ، فكذلك . فعلى كل تقدير لا حجة فيه على التقديرين .

قالوا : وأما الإطعام فى فدية الأذى ، فليس من هذا الباب ، فإن الله سبحانه قال : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، والله سبحانه أطلق هذه الثلاثة ولم يقيد بها . وصح عن النبى ﷺ تقييد الصيام بثلاثة أيام ، وتقييد النسك بذبح شاة ، وتقييد الإطعام بستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، ولم يقل سبحانه فى فدية الأذى : إطعام ستة مساكين ، ولكن أوجب صدقة مطلقة ، وصوماً مطلقاً ، ودماً مطلقاً ، فعينه النبى ﷺ بالفرق ، والثلاثة الأيام ، والشاة .

وأما جزاء الصيد ، فإنه من غير هذا الباب ، فإن المخرج إنما يخرج قيمة الصيد من الطعام ، وهى تختلف بالقلة والكثرة ، فإنها بدل متلف لا ينظر فيها إلى عدد المساكين ، وإنما ينظر فيها إلى مبلغ الطعام ، فيطعمه المساكين على ما يرى من إطعامهم وتفضيل بعضهم على بعض ، فتقدير الطعام فيها على حسب المتلف ، وهو يقل ويكثر ، وليس ما يعطاه كل مسكين مقدراً (١) .

كفارة العتق

وكذلك (٢) لو سأل عن المكفر بالعتق إذا أعتق عبداً مقطوعة إصبعه ، فجوابه بالتفصيل : إن كان إبهاما لم يجزه ، وإلا أجزأه ، فلو قال له : مقطوع الأصبعين - وهما الخنصر والبنصر - فجوابه بالتفصيل أيضاً : إن كانا من يد واحدة لم يجزه ، وإن كانت كل أصبع من يده أجزأه (٣) .

(١) زاد المعاد (٥ / ٤٩٣ - ٥٠١) .

(٢) إشارة إلى مسائل ينبغى للمفتى أن يشتمل جوابه فيها على التفصيل .

(٣) إعلام الموقعين (٤ / ٢٤٢) .

العبرة في اليمين بمقصود الطالب

إذا قال: انفذ لى كتابا فحلف أنه قد أنفذه أمس فبان أنه أنفذه قبله بيوم ، قال ابن عقيل: لا يحنث لا لأجل الخطأ والنسيان بل لأن قصده تصديق نفسه في الإنفاذ الذي هو مقصود الطالب ، وإذا بان أن المقصود قد حصل قبل أمس فقد بان أنه قد حصل أوفى المقصود ، كما لو حلف قد أعطيتك دينارا فبان أنه أعطاه دينارين (١).

هل تجزئ العمامة والقلنسوة في الكسوة في كفارة اليمين ؟

قلت (٢) : تجزئ العمامة في الكسوة في كفارة اليمين ، فقال لى: تجزئ القلنسوة ، ثم قال: لا ، إلا الثوب أو القميص ، وإن كسا امرأة قميص ومقنعة ؛ لأنه لا يجوز للمرأة أن تصلى إلا فى قميص ومقنعة الكسوة فيما تجوز فيه الصلاة (٣).

مسألة

وسمعت سئل (٤) عن رجل حلف ألا يلبس من غزل امرأته فخاط الخياط من غزلها ، فلم يجب فيه شيء (٥) .

مسائل متفرقة في الحلف على الأكل والشرب

ومن العجب قولهم (٦) : لو حلف لا يأكل فاكهة حنث بأكل الجوز ولو كان يابساً منذ سنين ، ولا يحنث بأكل الرطب والعنب والرمان ، وأعجب من ذلك تعليلهم بأن هذه الثلاثة خيار الفاكهة فلا تدخل فى الاسم المطلق ، ذكر الحكم والدليل الأسماقى (٧) فى شرح الطحاوى .

(١) بدائع الفوائد (٣ / ١٤٨) .

(٢) من مسائل أبى جعفر الوراق للإمام أحمد .

(٣) بدائع الفوائد (٤ / ٦٤) .

(٤) من مسائل أحمد بن أحرم المزنى عن الإمام أحمد .

(٥) بدائع الفوائد (٤ / ٧٣) . (٦) أى : بعض الفقهاء .

(٧) هكذا بالأصل المطبوع من بدائع الفوائد ولم أتبينه .

ومن العجب قولهم: لو حلف لا يشرب من النيل أو الفرات أو دجلة فشرب بكفه لم يحنث ، ولا يحنث حتى ينكب ويكرع بفيه مثل البهائم (١) .

فصل

ومن الحيل الباطلة: لو حلف لا يبيع هذه السلعة بمائة دينار أو زاد عليها ؛ فلم يجد من يشتريها بذلك فليبيعها بتسعة وتسعين دينارا ، أو مائة جزء من دينار ، أو أقل من ذلك ، أو يبيعها بدراهم تساوى ذلك ، أو يبيعها بتسعين دينارا ومنديلا أو ثوبا أو نحو ذلك .

وكل هذه حيل باطلة ، فإنها تتضمن نفس مخالفتها لما نواه وقصده وعقد قلبه عليه ، وإذا كانت يمين الحالف على ما يصدقه عليه صاحبه - كما قال النبي ﷺ - فيمينه على ما يعلمه الله من قلبه كائنا من كان ؛ فليقل ما شاء ، وليتحيل ما شاء ، فليست يمينه إلا على ما علمه الله من قلبه ، قال الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] فأخبر تعالى أنه إنما يعتبر في الأيمان قصد القلب وكسبه ، لا مجرد اللفظ الذى لم يقصده أو لم يقصد معناه ، على التفسيرين فى اللغو ، فكيف إذا كان قاصدا لصد ما يتحيل عليه ؟ (٢) .

فصل

فى الحيلة لتجوز بيع ما حلف ألا يبيعه

ومن الحيل الباطلة: إنه إذا حلف لا يبيعه هذه الجارية ، ثم أراد أن يبيعها منه فليبيعه منها تسعمائة وتسعة وتسعين سهما ، ثم يهبه السهم الباقي ، وقد تقدم نظير هذه الحيلة الباطلة ، وكذلك لو حلف لا يبيعه ولا يهبه إياها ففعل ذلك لم يحنث .

ولو وقعت هذه الحيلة فى جارية قد وطئها الحالف اليوم فأراد المالك أن يطأها بلا استبراء فله حيلتان على إسقاط الاستبراء :

إحدهما: أن يعتقها ثم يتزوجها .

والثانية: أن يملكها لرجل ثم يزوجه إياها ، فإذا قضى وطره منها ثم أراد يبيعها أو وطأها بملك اليمين فليشترها من المملك فينسخ نكاحه ، فإن شاء باعها وإن شاء أقام على

وطئها .

وتقدم أن نظير هذه الحيلة لو حلف ألا يلبس هذا الثوب فلينسل منه خيطا ثم يلبسه ، أو لا يأكل هذه الرغبة فليخرج منه لبابة ثم يأكله .

قال غير واحد من السلف: لو فعل المحلوف عليه على وجه لكان أخف وأسهل من هذا الخداع . ولو قابل العبد أمر الله ونهيه بهذه المقابلة لعد عاصيا مخادعا ، بل لو قابل أحد الرعية أمر الملك ونهيه أو العبد أمر سيده ونهيه أو المريض أمر الطبيب ونهيه بهذه المقابلة لما عذره أحد قط ، ولعده كل أحد عاصيا ؛ وإذا تدبر العالم فى الشريعة أمر هذه الحيل لم يخف نسبتها إليها ومحلها منها ، والله المستعان^(١) .

حيلة للخلاص من الحنث بيمين

إذا حلف لغادر أو جاسوس أو سارق ألا يخبر به أحدا ، ولا يدل عليه ، فأراد التخلص من هذه اليمين وألا يخفيه .

فالحيلة: أن يسأل عن أقوام هو من جملتهم ، فإذا سئل عن غيره ، قال: لا ، فإذا انتهت النوبة إليه سكت ؛ فإنه لا يحنث ولا يأثم بالستر عليه وإيوائه .

وسئل أبو حنيفة — رحمه الله — عن هذه المسألة بعينها ، قال له السائل: نزل بى للصوص ؛ فأخذوا مالى واستحلفونى بالطلاق ألا أخبر أحدا بهم ، فخرجت فرأيتهم يبيعون متاعى فى السوق جهرة ، فقال له: اذهب إلى الوالى فقل له يجمع أهل المحلة أو السكة الذين هم فيهم ثم يحضرهم ثم يسألك عنهم واحدا واحدا ؛ فإذا سألك عمن ليس منهم ، فقل: ليس منهم ، وإذا سألك عمن هو منهم فاسكت ؛ ففعل الرجل ؛ فأخذ الوالى متاعه منهم ، وسلمه إليه ؛ فلو عملت هذه الحيلة مع مظلوم لم تنفع ، وحنث الحالف ؛ فإن المقصود الدفع عنه ، وبالسكوت قد أعان عليه ، ولم يدفع عنه^(٢) .

فصل

فيمن حلف ألا يفعل ثم حلف على الفعل

ومن الحيل الباطلة بلا شك: الحيل التى يفتى بها من حلف لا يفعل الشيء ثم حلف

(٢) إعلام الموقعين (٣ / ٤٧٠) .

(١) إعلام الموقعين (٣ / ٣٨٥ ، ٣٨٦) .

ليفعله ، فيتحيل له حتى يفعله بلا حنث ، وذكروا لها صورا:

أحدها: أن يحلف لا يأكل هذا الطعام ، ثم يحلف هو أو غيره ليأكله ، فالحيلة أن يأكله إلا لقمة منه ، فلا يحنث .

ومنها: لو حلف ألا يأكل هذا الجبن ، ثم حلف ليأكله ، قالوا: فالحيلة أن يأكله بالخبز ، وبير ولا يحنث .

ومنها: لو حلف لا يلبس هذا الثوب ، ثم حلف هو أو غيره ليلبسه ، فالحيلة: أن يقطع منه شيئا يسيرا ثم يلبسه ، فلا يحنث .

وطرد قولهم أن ينسل منه خيطا ثم يلبسه .

ولا يخفى أمر هذه الحيلة وبطلانها ، وأنها من أقبح الخداع وأسمجه ، ولا يتمشى على قواعد الفقه ولا فروعه ولا أصول الأئمة ؛ فإنه إن كان بترك البعض لا يعد أكلا ولا لابسا فإنه لا يبرأ بالحلف ليفعلن فإنه إن عد فاعلا وجب أن يحنث في جانب النفي ، وإن لم يعد فاعلا وجب أن يحنث في جانب الثبوت فأما أن يعد فاعلا بالنسبة إلى الثبوت وغير فاعل بالنسبة إلى النفي فتلاعب (١).

باب

وجوب الوفاء بالنذر

وأما قوله (٢): « وأوجب على من نذر لله طاعة الوفاء بها ، وجوز لمن حلف عليها أن

يتركها ، ويكفر يمينه ، وكلاهما قد التزم فعلها لله » . فهذا السؤال يورد على وجهين:

أحدهما: أن يحلف ليفعلنها ، نحو أن يقول: والله لأصومن الاثنين والخميس ، ولأصدقن ، كما يقول: لله على أن أفعل ذلك .

والثاني: أن يحلف بها ، كما يقول: إن كلمت فلانا فله على صوم سنة وصدقة ألف .

فإن أورد على الوجه الأول ، فجوابه: أن الملتزم الطاعة لله ، لا يخرج التزامه لله

عن أربعة أقسام:

(١) إعلام الموقعين (٣ / ٣٨٠) .

(٢) أى : نافي القياس ، وجواب قوله بعده إنما هو للإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

أحدها: التزام بيمين مجردة .

الثاني: التزام بنذر مجرد .

الثالث: التزام بيمين مؤكدة بنذر .

الرابع: التزام بنذر مؤكدة بيمين .

فالأول: نحو قوله: والله لأتصدقن .

والثاني: نحو: لله على أن أتصدق .

والثالث: نحو: والله إن شفى الله مريضى فعلى صدقة كذا .

والرابع: نحو: والله إن شفى الله مريضى فوالله لأتصدقن . هذا كقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لئن آتانا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٧٥) [التوبة] ، فهذا مؤكد بيمين . إن لم يقل فيه: والله ، إذ ليس ذلك من شرط النذر ، بل إذا قال : إن سلمنى الله تصدقت ، أو لأتصدقن ، فهو وعد وعده الله ، فعليه أن يفى به ، وإلا دخل فى قوله : ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (٧٧) [التوبة] . فوعد العبد ربه نذر يجب عليه أن يفى به فإنه جعله جزاء وشكرا له على نعمته عليه ، تجرى مجرد عقود المعاوضات . لا عقود التبرعات ، وهو أولى باللزوم من أن يقول ابتداء: لله على كذا ، فإن هذا التزام منه لنفسه أن يفعل ذلك ، والأول تعليق بشرط وقد وجد ، فيجب فعل المشروط عنده ، لالتزامه له بوعده ، فإن الالتزام تارة يكون بصريح الإيجاب وتارة يكون بالوعد ، وتارة يكون بالشروع ؛ كشروعه فى الجهاد والحج والعمرة ، والالتزام بالوعد أكد من الالتزام بالشروع وأكد من الالتزام بصريح الإيجاب ، فإن الله ذم من خالف ما التزمه بالوعد . وعاقبه بالنفاق فى قلبه ، ومدح من وفى بما نذره له ، وأمر بإتمام ما شرع فيه له من الحج والعمرة ، فجاء الالتزام بالوعد أكد الأقسام الثلاثة ، وإخلافه يعقب النفاق فى القلب .

وأما إذا حلف يميناً مجردة ليفعلن كذا ، فهذا حض من نفسه ، وحث على فعله باليمين وليس إيجاباً عليها ، فإن اليمين لا توجب شيئاً ولا تحرمه ، ولكن الخالف عقد اليمين بالله ليفعله فأباح الله - سبحانه - له حل ما عقده بالكفارة ؛ ولهذا سماها الله تحلة ، فإنها تحل عقد اليمين ، وليست رافعة لإثم الحنث ، كما يتوهمه بعض الفقهاء ، فإن الحنث قد يكون واجبا وقد يكون مستحباً ، فيؤمر به أمر إيجاب أو استحباب ، وإن كان

مباحا فالشارع لم يبح سببا لإثم ، وإنما شرعها الله حلا لعقد اليمين ، كما شرع الله الاستثناء مانعا من عقدها ، فظهر الفرق بين ما التزمه لله . وما التزمه بالله . فالأول : ليس فيه إلا الوفاء . والثاني : يخير فيه بين الوفاء وبين الكفارة حيث يسوغ ذلك ، وسر هذا أن ما التزم له أكد مما التزم به ، فإن الأول متعلق بالهيئة ، والثاني ببروبيته . فالأول من أحكام : إياك نعبد . والثاني من أحكام إياك نستعين ، وإياك نعبد قسم الله من هاتين الكلمتين . وإياك نستعين قسم العبد ، كما في الحديث الصحيح الإلهي : « هذا بيني وبين عبدى نصفين » ^(١) ، وبهذا يخرج الجواب عن إيراد هذا السؤال على الوجه الثاني وأن ما نذره لله من هذه الطاعات يجب الوفاء به ، وما أخرجه مخرج اليمين يخير بين الوفاء به ، وبين التكفير ؛ لأن الأول : متعلق بالهيئة والثاني ببروبيته ، فوجب الوفاء بالقسم الأول ويخير الحالف في القسم الثاني . وهذا من أسرار الشريعة وكمالها وعظمها ، ويزيد ذلك وضوحا أن الحالف بالتزام هذه الواجبات قصده ألا تكون ولكراهته للزومها له حلف بها ، فقصده ألا يكون الشرط فيها ، ولا الجزاء ؛ ولذلك يسمى نذر اللجاج والغضب فلم يلزمه الشارع به إذا كان غير مريد له ، ولا متقرب به إلى الله ، فلم يعقده لله ، وإنما عقده به فهو يمين محضة فإلحاقه بنذر القرية شبهة به في اللفظ والصورة ولكن الملحقون له باليمين أفقه ، وأدعى لجانب المعاني .

وقد اتفق الناس على أنه لو قال : إن فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى فحنث : أنه لا يكفر بذلك إن قصد اليمين ؛ لأن قصد اليمين منع من الكفر .

وبهذا وغيره احتج شيخ الإسلام ابن تيمية على أن الحلف بالطلاق والعتاق كنذر اللجاج والغضب ، وكالحلف بقوله : إن فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى وحكاه إجماع الصحابة في العتق ، وحكاه غيره إجماعا لهم في الحلف بالطلاق على أنه لا يلزم .

قال : لأنه قد صح عن على بن أبى طالب - كرم الله وجهه في الجنة - ولا يعرف له في الصحابة مخالف ، ذكره ابن بزيمة في شرح أحكام عبد الحق الإشبيلي ، فاجتهد خصومه في الرد عليه بكل ممكن ، وكان حاصل ما ردوا به قوله أربعة أشياء :

أحدها : وهو عمدة القوم أنه خلاف مرسوم السلطان .

الثاني : أنه خلاف الأئمة الأربعة .

(١) مسلم (٣٩٥) في الصلاة ، باب : وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، والترمذى (٢٩٥٣) في التفسير ، باب : ومن سورة فاتحة الكتاب ، والنسائى (٩٠٩) في الافتتاح ، باب : ترك قراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » في فاتحة الكتاب ، وأحمد (٢ / ٢٨٥) .

الثالث: أنه خلاف القياس على الشرط والجزاء المقصودين كقوله: إن أبرأتني فأنت طالق ، ففعلت .

الرابع: أن العمل قد استمر على خلاف هذا القول ، فلا يلتفت إليه ، فنقض حججهم ، وأقام نحواً من ثلاثين دليلاً على صحة هذا القول ، وصنف في المسألة قريباً من ألف ورقة ، ثم مضى لسييله راجياً من الله أجراً أو أجرين ، وهو ومنارعه يوم القيامة عند ربهم يختصمون (١) .

مسألة فيمن نذر أن يذبح نفسه

قال ابن منصور : قلت لأحمد: رجل نذر أن يذبح نفسه قال : يفدى نفسه إذا حث يذبح كبشاً . قال إسحاق : كما قال (٢) .

فائدة من كلام ابن عقيل وفتاويه

سئل عمن قال : إن برئ مريض أو قدم غائبى صمت ، هل يكفى كونه نذراً أو يفتقر إلى أن يقول لله على ؟ فأجاب : يكفى نذراً ؛ لأنه ذكره على وجه المجازاة ؛ لأن الله هو يبرئ مريضه فاستغنى بدلالة الحال (٣) .

مسألة فيمن نذر أن يمشى إلى الكعبة

وسئل عليه السلام عن رجل نذر أن يمشى إلى الكعبة ، فجعل يهادى بين رجلين ، فقال : «إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه » وأمره أن يركب (٤) (٥) .

مسألة فيمن نذر أن يطلق زوجته

وقال الفضل بن زياد : سألت أبا عبد الله عن حديث ابن شبرمة عن الشعبي في رجل نذر أن يطلق امرأته ، فقال له الشعبي : أوف بنذرك ، أترى ذلك ؟ فقال : لا والله (٦) .

(٢) بدائع الفوائد (٤ / ١٢١) .

(٤) سبق تخريجه ص ٧٢ .

(٦) إعلام الموقعين (٤ / ٢١٧) .

(١) إعلام الموقعين (٢ / ١٠١ - ١٠٤) .

(٣) بدائع الفوائد (٣ / ١١٦) .

(٥) إعلام الموقعين (٤ / ٣٩٨) .

فصل فى النذر المباح

وسأله ﷺ امرأة فقالت : إني نذرت إن ردك الله سالما أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال : « إن كنت نذرت فافعلى ، وإلا فلا » ، قالت : إني كنت نذرت ، فقعد رسول الله ﷺ ، فضربت بالدف . حديث صحيح (١) .

وله وجهان :

أحدهما : أن يكون أباح لها الوفاء بالنذر المباح تطيبا لقلبها وجبرا وتأليفا لها على زيادة الإيمان وقوته ، وفرحها بسلامة رسول الله ﷺ .

والثانى : أن يكون هذا النذر قرية لما تضمنه من السرور والفرح بقدم رسول الله ﷺ سالما مؤيدا منصورا على أعدائه قد أظهره الله وأظهر دينه ، وهذا من أفضل القرب ، فأمرت بالوفاء به (٢) .

فصل فيمن رأى وجوب الكفارة فى نذر المعصية

عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، عنها عليها السلام (٣) قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر فى معصية ، وكفارته كفارة يمين » (٤) .

(١) وأخرجه الترمذى (٥) .

وفى إسناده : سليمان بن أرقم ، قال الإمام أحمد : ليس بشيء ، لا يروى عنه الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، لا يساوى فلسا ، وقال البخارى : تركوه . وتكلم فيه أيضا عمرو بن على السعدى وأبو داود ، وأبو زرعة والنسائى وابن حبان ، والدارقطنى (٦) .

(٢) إعلام الموقعين (٤ / ٤٠١) .

(١) سبق تخريجه ص ٧٣ .

(٣) أى : عائشة رضى الله عنها .

(٤) أبو داود (٣٢٩٠) فى الإيمان والنذور ، باب : من رأى عليه كفارة إذا كان فى معصية .

(٥) الترمذى تحت رقم (١٥٢٤) فى النذور والإيمان ، باب : ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر فى معصية .

(٦) انظر ذلك كله فى ترجمته فى تهذيب الكمال (١١ / ٣٥١ - ٣٥٥) رقم (٢٤٩١) .

وقال الخطابي : لو صح هذا الحديث لكان القول به واجبا ، والمصير إليه لازما ، إلا أن أهل المعرفة بالحديث زعموا أنه حديث مقلوب ، وهم فيه سليمان بن أرقم ، ورواه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة ، فحمله عنه الزهري وأرسله عن أبي سلمة ، ولم يذكر فيه سليمان بن أرقم ولا يحيى بن أبي كثير . وساق الشاهد على ذلك ، وذكر أيضا حديث عمران بن حصين في هذا ، وقال : فيه رجل مجهول ، والاحتجاج به ساقط والله أعلم (١).

وذكر البيهقي حديث عمران بن حصين هذا : « لا نذر في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين » وقال : ولا تقوم الحجة بأمثال ذلك (٢) .

هذا حديث لم يسمعه الزهري من أبي سلمة . وإنما سمعه من سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، كذلك رواه محمد بن أبي عتيق ، وموسى بن عقبة عن الزهري ، وسليمان بن أرقم متروك (٣) ، والحديث عند غيره : عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ (٤) كذلك رواه علي ابن المبارك عن يحيى بن أبي كثير ، وبمعناه رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، إلا أن في حديث الأوزاعي : « لا نذر في غضب ، وكفارته كفارة يمين » ، وكذلك رواه حماد ابن زيد عن محمد بن الزبير ، ورواه بن أبي عروبة عن محمد بن الزبير ، وقال : « لا نذر في معصية الله » .

ورواه عبد الوراث بن سعيد عن محمد بن الزبير ، عن أبيه : أن رجلا حدثه أنه سأل عمران بن حصين عن رجل حلف : أنه لا يصلي في مسجد قومه ، فقال عمران : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا نذر في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين » .

وفي هذا دلالة على أن أباه لم يسمعه من عمران .

ورواه محمد بن إسحاق عن محمد بن الزبير ، عن رجل صحبه ، عن عمران .
ورواه الثوري عن محمد بن الزبير ، عن الحسن ، عن عمران ، إلا أنه قال : « لا

(١) معالم السنن للخطابي (٤ / ٥٤ ، ٥٥) .

(٢) البيهقي في الكبرى (١٠ / ٧٠) في الإيمان ، باب : من جعل فيه كفارة يمين .

(٣) النسائي (٣٨٣٩) في الإيمان والنذور ، باب : كفارة النذر ، والبيهقي في المعرفة (١٤ / ١٩٩) في الإيمان والنذور ، باب : من نذر ندرا في معصية الله والكبرى (١٠ / ٦٩) في الكتاب والباب السابقين .

(٤) النسائي (٣٨٤٠) في الكتاب والباب السابقين ، والبيهقي في الكبرى (١٠ / ٧٠) في الكتاب والباب السابقين ، والمعرفة (١٤ / ٢٠٠) في الكتاب والباب السابقين .

نذر في معصية أو في غضب » .

قال : فهذا حديث مختلف في إسناده ومثته ، كما ذكرنا ، ولا تقوم الحجة بأمثال ذلك .

وقد روينا عن محمد بن إسماعيل البخارى أنه قال : محمد بن الزبير الحنظلى منكر الحديث . وفيه نظر (١) .

قال البيهقى : وإنما الحديث فيه عن الحسن ، عن هياج بن عمران البرجمي : أن غلاما لابنه أبق ، فجعل لله عليه : لئن قدر عليه ليقطعن يده ، فلما قدر عليه بعثنى إلى عمران بن حصين فسألته ؟ فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يحد في خطبته على الصدقة ، وينهى عن المثلة . فقل لابنك : فليكفر عن يمينه ، وليتجاوز عن غلامه . قال : وبعثنى إلى سمرة ، فقال مثل ذلك (٢) ، وهذا أصح ما روى فيه عن عمران .

واختلف في اسم الذى رواه عن الحسن ، فقيل : هكذا . وقيل : حبان بن عمران البرجمي .

والأمر بالتكفير فيه موقوف على عمران وسمرة .

والذى روى عن ابن عباس مرفوعا : « من نذر نذرا في معصية الله فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرا لم يطقه ، فكفارته كفارة يمين » (٣) . لم يثبت رفعه ، والله أعلم (٤) .

قال الموجبون للكفارة في نذر المعصية - وهم أحمد وإسحاق والثوري وأبو حنيفة وأصحابه : هذه الآثار قد تعددت طرقها . ورواها ثقات . وحديث عائشة احتج به الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه ، وإن كان الزهري لم يسمعه من أبي سلمة ، فإن له شواهد تقويه رواه عن النبي ﷺ سوى عائشة : جابر ، وعمران بن حصين ، وعبد الله بن عمر ، قاله الترمذى (٥) . وفيه حديث ابن عباس رفعه : « من نذر نذرا في معصية ، فكفارته كفارة يمين » رواه أبو داود (٦) ، ورواه ابن الجارود في مسنده ، ولفظه عن ابن عباس عن النبي

(١) انظر هذا كله بنصه : البيهقى في المعرفة (١٤ / ٢٠٠) ، وانظر : التاريخ الكبير (١ / ٨٦) رقم (٢٣٦) .

(٢) وانظر : أبو داود (٢٦٦٧) في الجهاد باب : في النهي عن المثلة .

(٣) أبو داود (٢٣٢٢) في الإيمان والنذور ، باب : من نذر نذرا لا يطقه ، وابن ماجه (٢١٢٨) في الكفارات ، باب : من نذر نذرا ولم يسمه ، وضعفه الألبانى .

(٤) انظر : البيهقى في المعرفة (١٤ / ٢٠٠ ، ٢٠١) في الكتاب والباب السابقين .

(٥) الترمذى (٤ / ٨٧) في النذور والإيمان ، باب : ما جاء عن رسول الله ﷺ ألا نذر في معصية .

(٦) سبق تخريجه بالصفحة نفسها .

ﷺ : « النذر نذران : فما كان لله فكفارته الوفاء به ، وما كان للشيطان فلا وفاء فيه ، وعليه كفارة يمين » (١).

وروى أبو إسحاق الجوزجاني حديث عمران بن حصين في كتابه المترجم ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « النذر نذران : فما كان من نذر في طاعة الله فذلك لله ، وفيه الوفاء ، وما كان من نذر في معصية الله ، فلا وفاء فيه ، ويكفره ما يكفر اليمين » (٢).

وروى الطحاوي بإسناد صحيح عن عائشة عن النبي ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ، ويكفر عن يمينه » (٣)، وهو عند البخاري إلا ذكر الكفارة (٤).

قال الإشبيلي : وهذا أصح إسنادا ، وأحسن من حديث أبي داود - يعنى حديث الزهري عن أبي سلمة المتقدم .

وفي مصنف عبد الرزاق : عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بنى حنيفة ، وعن أبي سلمة كلاهما عن النبي ﷺ مرسلًا : « لا نذر في غضب ، ولا في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين » (٥).

قالوا : وقد روى مسلم في صحيحه من حديث عقبة بن عامر عن النبي ﷺ أنه قال : « كفارة النذر كفارة اليمين » (٦).

وهذا يتناول نذر المعصية من وجهين :

أحدهما : أنه عام لم يخص منه نذر دون نذر .

الثاني : أنه شبهه باليمين ، ومعلوم : أنه لو حلف على المعصية وحنث ، لزمه كفارة يمين ، بل وجوب الكفارة في نذر المعصية أولى منها في يمين المعصية ، لما سنذكره .

قالوا : وجوب الكفارة قول عبد الله بن مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وعمران بن

(١) السلسلة الصحيحة (٤٧٩) وعزاه لابن الجارود في المستقى .

(٢) انظر : النسائي (٣٨٤٥) في الأيمان والنذور ، باب : كفارة النذر ، والبيهقي في الكبرى (١٠ / ٧٠) ، في الأيمان ، باب : من جعل فيه كفارة يمين .

(٣) شرح معاني الآثار (٣ / ٢٣) في الأيمان والنذور ، باب : الرجل ينذر وهو مشرك .

(٤) البخاري (٦٦٩٦) في الأيمان والنذور ، باب : النذر في الطاعة .

(٥) عبد الرزاق (١٥٨١٥) في الأيمان والنذور .

(٦) مسلم (١٦٤٥) في النذور ، باب : في كفارة النذر .

حصين ، وسمرة بن جندب ، ولا يحفظ عن صحابي خلافتهم .

قالوا : وهب أن هذه الآثار لم تثبت ، فالقياس يقتضى وجوب الكفارة فيه ؛ لأن النذر يمين ، ولو حلف ليشرب الخمر ، أو ليقتلن فلانا ، وجبت عليه كفارة اليمين ، وإن كانت يمين معصية ، فهكذا إذا نذر المعصية .

وقد ثبت عن النبي ﷺ تسمية النذر يميناً . لما قال لأخت عقبة لما نذرت المشى إلى بيت الله فعجزت تكفر يمينها ، وهو حديث صحيح (١) .

وعن عقبة مرفوعاً وموقوفاً : « النذر حلقة » (٢) .

وقال ابن عباس فى امرأة نذرت ذبح ابنها : كفرى يمينك (٣) .

فدل على أن النذر داخل فى مسمى اليمين فى لغة من نزل القرآن بلغتهم .

وذلك أن حقيقته هى حقيقة اليمين ، فإنه عقده لله ملتزماً له ، كما أن الحالف عقد يمينه بالله ملتزماً لما حلف عليه بل ما عقد لله أبلغ وألزم مما عقد به ، فإن ما عقد به من الأيمان لا يصير باليمين واجباً ، فإذا حلف على قربة مستحبة ليفعلنها لم تصر واجبة عليه ، وتحجزه الكفارة ؛ ولو نذرها وجبت عليه ، ولم تحجزه الكفارة .

فدل على أن الالتزام بالنذر أكد من الالتزام باليمين ، فكيف يقال : إذا التزم معصية يمينه وجبت عليه الكفارة ، وإذا التزمها بنذره الذى هو أقوى من اليمين فلا كفارة فيها ؟ فلو لم يكن فى المسألة إلا هذا وحده لكان كافياً .

وما يدل على أن النذر أكد من اليمين : أن الناذر إذا قال : لله على أن أفعل كذا ، فقد عقد نذره بحزمه أيمانه بالله ، والتزامه تعظيمه ، كما عقدها الحالف بالله كذلك ، فهما من هذه الوجوه سواء ، والمعنى الذى يقصده الحالف ، ويقوم بقلبه : هو بعينه مقصود للناذر قائم بقلبه ويزيد النذر عليه : أنه التزمه لله ؛ فهو ملتزم من وجهين : له ، وبه . والحالف إما التزم بما حلف عليه به خاصة ، فالمعنى الذى فى اليمين داخل فى حقيقة النذر فقد تضمن النذر اليمين وزيادة ، فإذا وجبت الكفارة فى يمين المعصية فهى أولى بأن تجب فى نذرها .

(١) سبق تخريجه ص ٧٢ .

(٢) أحمد (٤ / ١٤٩) ، بلفظ : « النذر يمين » ، وانظر : المغنى (١٣ / ٤٧٧ ، ٦٢٦) واللفظ له .

(٣) مالك فى الموطأ (٢ / ٤٧٦) فى النذور والأيمان ، باب : ما لا يجوز من النذور فى معصية الله ، واليهيى فى

الكبرى (١٠ / ٧٢) فى الأيمان ، باب : ما جاء فىمن نذر أن يذبح ابنه أو نفسه .

ولأجل هذه القوة والتأكيد : قال بعض الموجبين للكفارة فيه : إنه إذا نذر المعصية لم يبرأ بفعلها ، بل تجب عليه الكفارة عينا ، ولو فعلها لقوة النذر ، بخلاف ما إذا حلف عليها ، فإنه إنما تلزمه الكفارة إذا حث ؛ لأن اليمين أخف من النذر . وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد ، وتوجيهه ظاهر جدا ، فإن النبي ﷺ نهاه عن الوفاء بالمعصية ، وعين عليه الكفارة عينا ، فلا يخرج من عهدة الأمر إلا بأدائها . وبالله التوفيق (١).

فصل

فيمن نذر الصدقة بكل ماله

وقول رسول الله ﷺ : « أمسك عليك بعض مالك ، فهو خير لك » (٢) : دليل على أن من نذر الصدقة بكل ماله ، لم يلزمه إخراج جميعه ، بل يجوز له أن يبقى له منه بقية ، وقد اختلفت الرواية في ذلك ، ففي الصحيحين أن النبي ﷺ قال له : « أمسك عليك بعض مالك » ولم يعين له قدرا ، بل أطلق ووكله إلى اجتهاده في قدر الكفاية ، وهذا هو الصحيح ، فإن ما نقص عن كفايته وكفاية أهله لا يجوز له التصديق به ، فنذره لا يكون طاعة ، فلا يجب الوفاء به ، وما زاد على قدر كفايته وحاجته ، فإخراجه والصدقة به أفضل ، فيجب إخراجه إذا نذره ، هذا قياس المذهب ، ومقتضى قواعد الشريعة ، ولهذا تقدم كفاية الرجل ، وكفاية أهله على أداء الواجبات المالية ، سواء كانت حقا لله كالكفارات والحج ، أو حقا للآدميين كأداء الديون ، فإننا نترك للمفلس ما لا بد منه من مسكن ، وخادم ، وكسوة ، وآلة حرفة ، أو ما يتجر به لمؤنته إن فقدت الحرفة ، ويكون حق الغرماء فيما بقي .

وقد نص الإمام أحمد على أن من نذر الصدقة بماله كله ، أجزأه ثلثه ، واحتج له أصحابه بما روى في قصة كعب هذه ، أنه قال : يا رسول الله ، إن من توبتى إلى الله ورسوله أن أخرج من مالي كله إلى الله ورسوله صدقة ، قال : « لا » ، قلت : فنصفه ؟ قال : « لا » ، قلت : فثلثه ؟ قال : « نعم » ، قلت : فإنى أمسك سهمي الذي بخير . رواه أبو داود (٣) . وفي ثبوت هذا ما فيه ، فإن الصحيح في قصة كعب هذه ما رواه

(١) تهذيب السنن (٤ / ٣٧٣ - ٣٧٦) .

(٢) البخارى (٢٧٥٧) فى الوصايا ، باب : إذا تصدق أو وقف بعض رقيقه ، ومسلم (٢٧٦٩) فى التوبة ، باب :

حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه ، وأبو داود (٣٣١٧) فى الأيمان والنذور ، باب : فيمن نذر أن يتصدق بماله .

(٣) أبو داود (٢٣٢١) فى الأيمان والنذور ، باب : فيمن نذر أن يتصدق بماله .

أصحاب الصحيح من حديث الزهري ، عن ولد كعب بن مالك عنه أنه قال : « أمسك عليك بعض مالك » من غير تعيين لقدره ، وهم أعلم بالقصة من غيرهم ، فإنهم ولده ، وعنه نقلوها .

فإن قيل : فما تقولون فيما رواه الإمام أحمد في مسنده : أن أبا لبابة ابن عبد المنذر لما تاب الله عليه ، قال : يا رسول الله ، إن من توبتي أن أهجر دار قومي وأساكنك ، وأن أنخلع من مالي صدقة لله عز وجل ولرسوله ، فقال رسول الله ﷺ : « يجزئ عنك الثلث » (١) .

قيل : هذا هو الذى احتج به أحمد ، لا بحديث كعب ، فإنه قال فى رواية ابنه عبد الله : إذا نذر أن يتصدق بماله كله أو ببعضه ، وعليه دين أكثر مما يملكه ، فالذى أذهب إليه أنه يجزئه من ذلك الثلث ؛ لأن النبى ﷺ أمر أبا لبابة بالثلث ، وأحمد أعلم بالحديث أن يحتج بحديث كعب هذا الذى فيه ذكر الثلث ؛ إذ المحفوظ فى هذا الحديث : « أمسك عليك بعض مالك » وكان أحمد رأى تقييد إطلاق حديث كعب هذا بحديث أبى لبابة .

وقوله فيمن نذر أن يتصدق بماله كله أو ببعضه وعليه دين يستغرقه : إنه يجزئه من ذلك الثلث ، دليل على انعقاد نذره ، وعليه دين يستغرق ماله ، ثم إذا قضى الدين ، أخرج مقدار ثلث ماله يوم النذر ، وهكذا قال فى رواية ابنه عبد الله : إذا وهب ماله ، وقضى دينه ، واستفاد غيره ، فإنما يجب عليه إخراج ثلث ماله يوم حثته ، يريد بيوم حثته يوم نذره ، فينظر قدر الثلث ذلك اليوم ، فيخرجه بعد قضاء دينه .

وقوله : أو ببعضه : يريد أنه إذا نذر الصدقة بمعين من ماله ، أو بمقدار كآلف ونحوها ، فيجزئه ثلثه كنذر الصدقة بجميع ماله ، والصحيح من مذهبه لزوم الصدقة بجميع المعين . وفيه رواية أخرى : أن المعين إن كان ثلث ماله فما دونه ، لزمه الصدقة بجميعه ، وإن زاد على الثلث ، لزمه منه بقدر الثلث ، وهى أصح عند أبى البركات .

وبعد : فإن الحديث ليس فيه دليل على أن كعباً وأبا لبابة نذرا نذرا منجزا ، وإنما قالوا : إن من توبتنا أن ننخلع من أموالنا ، وهذا ليس بصريح فى النذر ، وإنما فيه العزم على الصدقة بأموالهما شكرا لله على قبول توبتهما ، فأخبر النبى ﷺ أن بعض المال يجزئ من ذلك ، ولا يحتاجان إلى إخراجه كله ، وهذا كما قال لسعد وقد استأذنه أن يوصى بماله كله ، فأذن له فى قدر الثلث .

(١) أحمد (٣ / ٥٠٢) ، وانظر تخريج المشكاة للألبانى رحمه الله تعالى (٢ / ١٠٢٥) رقم (٣٤٣٩) .

فإن قيل : هذا يدفعه أمران :

أحدهما : قوله : « يجزئك » ، والإجزاء إنما يستعمل فى الواجب .

الثانى : أن منعه من الصدقة بما زاد على الثلث دليل على أنه ليس بقربة ؛ إذ الشارع لا يمنع من القرب ، ونذر ما ليس بقربة لا يلزم الوفاء به .

قيل : أما قوله : « يجزئك » ، فهو بمعنى يكفيك ، فهو الرباعى ، وليس من « جزى عنه » إذا قضى عنه ، يقال : أجزأنى : إذا كفانى ، وجزى عنى : إذا قضى عنى ، وهذا هو الذى يستعمل فى الواجب ، ومنه قوله ﷺ لأبى بردة فى الأضحية : « تجزى عنك ولن تجزى عن أحد بعدك » (١) . والكفاية تستعمل فى الواجب والمستحب (٢) .

وأىضا

فمن نذر الصدقة بماله كله ، أمسك منه ما يحتاج إليه هو وأهله ، ولا يحتاجون معه إلى سؤال الناس مدة حياتهم من رأس مال أو عقار ، أو أرض يقوم مغلها بكفائتهم ، وتصدق بالباقى . والله أعلم .

وقال ربيعة بن أبى عبد الرحمن : يتصدق منه بقدر الزكاة ، ويمسك الباقى . وقال جابر بن زيد : إن كان ألفين فأكثر ، أخرج عشره ، وإن كان ألفا ، فما دون فسبعه ، وإن كان خمسمائة فما دون فخمسه . وقال أبو حنيفة - رحمه الله : يتصدق بكل ماله الذى تجب فيه الزكاة ، وما لا تجب فيه الزكاة ، ففيه روايتان : أحدهما : يخرججه ، والثانى : لا يلزمه منه شىء .

وقال الشافعى : تلزمه الصدقة بماله كله ، وقال مالك ، والزهرى ، وأحمد : يتصدق بثلثه ، وقالت طائفة : يلزمه كفارة يمين فقط (٣) .

وأىضا

وعنه (٤) - فى قصته - قال : قلت يا رسول الله ، إن من توبتى إلى الله : أن أخرج

(١) البخارى (٩٨٣) فى العيدين ، باب : كلام الإمام والناس فى خطبة العيد ، ومسلم (١٩٦١) فى الأضاحى ، باب : وقتها ، وأبو داود (٢٨٠٠ ، ٢٨٠١) فى الأضاحى ، باب : ما يجوز من السنن فى الضحايا .

(٢) زاد المعاد (٣ / ٥٨٦ - ٥٨٩) .

(٤) أى : كعب بن مالك رضي الله عنه .

(٣) زاد المعاد (٣ / ٢٩٠) .

من مالى كله إلى الله وإلى رسوله صدقة ، قال : « لا » . قلت : فنصفه ؟ قال : « لا » . قلت : فثلثه . قال : « نعم » . قلت : فانى سأمسك سهمى من خير (١) .

المحفوظ فى هذا الحديث ما أخرجه أصحاب الصحيح من قوله : « أمسك عليك بعض مالك » (٢) وأما ذكر الثلث فيه ، فإنما أتى به ابن إسحاق ؛ ولكن هو فى حديث أبى لبابة بن عبد المنذر : لما تاب الله عليه قال : يا رسول الله ، إن من توبتى أن أهجر دار قومى وأساكنك ، وأنخلع من مالى صدقة لله عز وجل ولرسوله . فقال رسول الله ﷺ : « يجزئ عنك الثلث » (٣) .

ولعل بعض الرواة وهم فى نقله هذا إلى حديث كعب بن مالك فى قصة توبته ، ولكن ليس فى هذا « أنه نذر الصدقة بماله » ولا تعلق فى قوله : « ويجزئك الثلث » على أنه كان نذرا ؛ فإن « يجزئ » رباعى بمعنى « يكفى » والمعنى : يكفىك مما عزمت عليه ، وأردته : الثلث .

وليس فى هذا ما يدل على أن الناذر للصدقة بماله يجزئه ثلثه . والقياس : أنه إن كان حالفا بالصدقة أجزاء كفارة يمين . وإن كان نذرا متقربا ، تصدق به وأبقى ما يكفيه ويكفى عياله ، على الوجه الذى قلنا به فى الحج . وقال ربيعة : يتصدق منه بقدر الزكاة ؛ لأنها هى الواجب شرعا ، فينصرف النذر إليها .

وقال الشافعى : إن حلف به فكفارة يمين ؛ وإن نذره قرية تصدق به كله .

وقال مالك : يخرج ثلثه فى الوجهين .

وقال أبو حنيفة : إن كان ماله زكوى تصدق به كله . وعنه فى غير الزكوى روايتان :

إحداهما : يخرج به كله .

والثانية : لا تجب الصدقة بشيء منه .

وأصح هذه الأقوال : ما دل عليه حديث كعب المتفق عليه (٤) ، أنه يتصدق به ،

(١) أبو داود (٣٣٢١) فى الإيمان والنذور ، باب : فيمن نذر أن يتصدق بماله .

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٩ . (٣) سبق تخريجه ص ١١٠ .

(٤) البخارى (٤٦٧٦) فى التفسير ، باب : ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ ، ومسلم (٢٧٦٩) فى

التوبة ، باب : حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه .

ويمسك عليه بعضه . وهو ما يكفيه ويكفى عياله . والله أعلم (١) .

مسألة فى نذر صوم يوم العيد

وقسّم (٢) نذر صوم يوم العيد فى الانعقاد ، ووجوب الوفاء على نذر صوم اليوم القابل له شرعا ، وتركتم محض القياس وموجب السنة ، ولم تقيسوه على صوم يوم الحيض ، وكلاهما غير محل للصوم شرعا ، فهو بمنزلة الليل (٣) .

مسألة

ومن العجب أنكم (٤) قلتم : إذا قال : إن شفى الله مريضى فعلى صوم شهر أو صدقة أو حجة لزمه ؛ لأنه قاصد للنذر .

فإذا قال : إن كلمت فلانا فعلى صوم أو صدقة لم يلزمه ؛ لأنه نذر لجأج وغضب ، فهو يمين فيه كفارة اليمين ، فجعلتم قصده لعدم الوقوع مانعا من ثلاثة أشياء : إيجاب ما التزم ، ووجوبه عليه ، ووقوعه (٥) .

فصل

فى أن عقد السبق ليس من النذر

والذى يبطل كونه (٦) من باب النذور وجوه :

أحدها : أن الناذر قد التزم إخراج ما عينه إن حصل له مقصوده والمسابق إنما يلزمه إخراج ماله إذا حصل ضد مقصوده .

الثانى : أن الناذر ملتزم إخراج ما نذره إلى غير الغالب له ، والمسابق إنما التزم إخراج ما لمن غلبه .

الثالث : أن الناذر لا يلزم أن يكون معه مثله يشاركه فى نذره والمراهن بخلافه .

الرابع : أن النذر متى تعذر الوفاء به انتقل إلى بدله إن كان بدل شرعى وإلا فكفارة

(٢) فى بيان تناقض القياسيين .

(٤) أى : أصحاب القياس .

(٦) أى : عقد السبق .

(١) تهذيب السنن (٤ / ٣٨٤ ، ٣٨٥) .

(٣) إعلام الموقعين (١ / ٣٠٩) .

(٥) إعلام الموقعين (١ / ٣١١) .

يمين بخلاف المراهن .

الخامس : أن النذر يصح مطلقا ومعلقا كقوله : لله على صوم يوم وإن شفى الله مريضى فعلى صوم يوم بخلاف المسابقة .

السادس : أن المسابقة لا تصح على الصوم والحج والاعتكاف والصلاة والقرب البدنية ولا تكون إلا على مال بخلاف النذر .

السابع : أن النذر منهى عنه وقال النبي ﷺ : « إن النذر لا يأتى بخير » بخلاف المسابقة فإنها مأمور بها مرغّب فيها .

الثامن : أن النذر عقد لازم لا بد من الوفاء به والمسابقة عقد جائز .

التاسع : أن النذر حق لله فما التزمه به لا يسقط بإسقاط العبد وما التزمه بالمسابقة حق للعبد يسقط بإسقاطه .

العاشر : أن النذر لا يلزم أن يكون جزاء على عمل ويجوز أن يكون على ما لا صنع للعبد فيه البتة : كمجئ المطر وحصول الولد ونمو الزرع بخلاف عقد المسابقة .

فإن قيل : فهب أنه ليس من باب نذر التبرر ، فما الذى يبطل كونه من باب نذر اللجاج والغضب وشبهه به ظاهر ؟ فإن المراهن يقول لخصمه : إن غلبتنى فلك من مالى كذا وكذا ، وغرضه أن يحض نفسه على أن يكون هو الغالب ولا يخسر ماله ، فهو كما لو قال : إن كلمتك فلله على كذا وكذا ، فهو يحض نفسه على ترك كلامه ؛ لئلا يخسر ماله بكلامه ، فإن الغرض منع نفسه من الفعل الذى التزم لأجله إخراج ما يكره إخراجا .

قيل : هذا حسن لا بأس به لكن الفرق بينهما : أن الناذر ملتزم إخراج ماله عند فعله ما يكون مخالفا لعقد نذره ، والمغالل ملتزم لذلك عند سبق غيره له وعجزه هو عن مغالبتة لكن قد يلزم الناذر إخراج شئ من ماله عند غلبة غيره له ، كقوله : إن غلبتنى فمالى صدقة ، وعلى هذا فيكون الفرق بينهما : أن فى المسابقة يكون حرصه على الغنم تارة وعلى دفع الغرم أخرى فيما إذا كان البازل غيرهما أو كلاهما والناذر نذر اللجاج حرصه على دفع الغرم فقط فبينهما جامع وفارق (١) .

فصل

ولو قال الرامى لأجنبى : إن أخطأت أنا فى هذا السهم فلك درهم ، أو إن أخطأت فى الجواب عن هذه المسألة فلك درهم . لم يصح ؛ لأن الجعل يكون فى مقابلة عمل ولم يوجد من الأجنبى عمل فلو قال : إن أخطأت فعلى نذر درهم أو فما فى يدى صدقة ، أو فعلى صوم شهر أو عتق رقبة ، فهو نذر يمين ، ويسمى نذر اللجاج والغضب إذا كان قصده ألا يكون الشرط ولا الجزاء ، وقد اختلف فى موجهه عند الحنث على ثلاثة أقوال وهى للشافعى :

أحدها : لزوم الوفاء بما التزمه كائنا ما كان ، وهذا مذهب مالك وأبى حنيفة فى أشهر الروايتين عنه .

الثانى : تعتبر كفارة اليمين لا يجزئه غيرها وهو رواية عن مذهب أحمد .

الثالث : يخير بين التزام ما التزمه وبين كفارة اليمين وهو المشهور فى مذهب أحمد والشافعى .

فإن أوجبنا الكفارة فوفى بنذر فهل تسقط الكفارة ؟ فيه وجهان لأصحاب الشافعى ، وغلط أبو المعالى وغيره من قال بسقوطها ، وليس بغلط بل هو الصواب قطعاً ، فإن الكفارة إنما تجب بالحنث فإذا وفى بنذره لم يحنث فلا يبقى لوجوب الكفارة وجه ، فإن قيل : موجب هذا العقد الكفارة . قلنا : نعم غايته أنه يمين وموجبها الكفارة عند الحنث ولا تجب مع البر يوضحه أنه : لو حلف على ذلك بالله - سبحانه وتعالى - وبر لم تلزمه الكفارة ، فلو قال : والله إن فعلت كذا وكذا تصدقت ، ثم فعله وتصدق ، لم تلزمه كفارة (١) .